الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد * كلية الحقوق و العلوم السياسية *

المجلس العلمي

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

كلية

الحقوق والعلوم السياسية

بيانات الدّورة

رقم الدّورة	تاريخ الدّورة	طبيعة الدّورة	
		عادية	استثنائيّة
02	2025 / 03 / 20	X	☐

Scanné avec CamScanner

ومن بين النقاط المدرجة في جدول اعماله

تعيين مقررين لتقييم المحاضرات

عرض الملفّ: محاضرة خاصة بالأستاذ بلة نزار بعنوان: "محاضرات في مقياس علم الاجتماع السياسي" موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية، جذع مشترك.

1) **الأستاذ بن سادات نصر الدين.**
2) **الأستاذ بهلولي أبو الفضل محمد.**

الرّأي والتّوصية: الموافقة.

سلم هذا الاشهاد بطلب من المعني (ة) لاستعماله في حدود ما يسمح به القانون

رئيس المجلس العلمي للكلية

الأستاذ الدكتور فاصلة عبد اللطيف

نائب العميد

الأستاذ دراعو توفيق

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة للدراسات لما بعد التدرج و البحث العلمي والعلاقات الخارجية

00 افريل 2025

أ.د فاصلة عبد اللطيف
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

أ. دراعو توفيق
نائب العميد المكلف بالدراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
لكلية الحقوق والعلوم السياسية بالنيابة

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

كلية

الحقوق والعلوم السياسية

بيانات الدّورة

رقم الدّورة	تاريخ الدّورة	طبيعة الدّورة	
		عادية	استثنائيّة
03	2025 / 07 / 07	X	☐

Scanné avec CamScanner

ومن بين النقاط المدرجة في جدول أعماله

المصادقة على تقارير تقييم المحاضرات.

عرض الملفّ: محاضرة خاصة بالأستاذ بلة نزار بعنوان : " محاضرات في مقياس علم الاجتماع السياسي "، موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس، علوم سياسية، جذع مشترك

قرر المجلس العلمي بتاريخ 2025-03-20 تعيين الأستاذ بن سدات نصر الدين والأستاذ بهلولي ابو الفضل محمد كمقررين:

1تقدم الأستاذ **بن سدات نصر الدين** بتقرير إيجابي مؤرخ بـ 2025-05-04.

2تقدم الأستاذ **بهلولي ابو الفضل محمد** بتقرير إيجابي مؤرخ بـ 2025-05-04.

الرّأي والتّوصية: الموافقة.

حرر هذا المستخرج بطلب من المعني، للعمل به وفق ما يقتضيه القانون.

رئيس المجلس العلمي للكلية

الأستاذ الدكتور فاصلة عبد اللطيف

أ.د فاصلة عبد اللطيف
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق والعلوم السياسية

18 نوفمبر 2025

نائب العميد

الأستاذ دراعو توفيق

أ. دراعو توفيق
نائب العميد المكلف بالدراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
لكلية الحقوق والعلوم السياسية بالنيابة

Scanné avec CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

السنة الأولى ليسانس
جدع مشترك
تخصص علوم سياسية

محاضرات في مقياس
علم الاجتماع السياسي

من إعداد الأستاذ
د.بلة نزار
ORCID :

كلية الحقوق والعلوم السياسية
"جامعة وهران2"

2025/2024

مطبوعة في مقياس علم الإجتماع السياسي

عنوان الوحدة : وحدة تعليم إستكشافية السداسي الثاني:

المادة : علم الإجتماع السياسي

سنة أولى ليسانس تخصص علوم سياسية"جدع مشترك"

أهداف تدريس المادة: دراسة العلوم السياسية من منظور سوسيولوجي بالتركيز على مقاربة متعددة الابعاد والوقوف على التوجهات الجديدة لدراسة الظواهر السياسية

أهداف التعليم: دراسة العلوم السياسية من منظور سوسيولوجي بالتركيز عن مقاربة متعددة الابعاد والوقوف على التوجهات الجديدة لدراسة الظواهر السياسية

المعارف المسبقة المطلوبة : المعارف المكتسبة والتكوينالقاعدي للطالب في الفلسفة والاقتصاد والتاريخ المعاصر والمفاهيم الادارية والقانونية والتكوينات ذات الصلة التى تساعد على دراسة العلوم السياسية.

مقدمة:

يُعد علم الاجتماع السياسي أحد الفروع الأساسية لعلم الاجتماع، حيث يتناول دراسة العلاقة المتبادلة بين المجتمع والسياسة، ويبحث في كيفية تأثير العوامل الاجتماعية على الحياة السياسية، وكيفية تأثير الأنظمة السياسية والسلطة على المجتمع. إنه علم يهتم بفهم الظواهر السياسية من منظور اجتماعي، متجاوزًا التحليلات التقليدية التي تركز فقط على المؤسسات السياسية والقوانين، ليشمل التحليل العميق للثقافة السياسية، والشرعية، والسلطة، والحركات الاجتماعية، والصراع الاجتماعي، والأيديولوجيات، وغيرها من العوامل التي تسهم في تشكيل الأنظمة السياسية وتحديد طبيعة العلاقة بين الأفراد والدولة.

ظهر علم الاجتماع السياسي استجابة للحاجة إلى فهم أوسع وأشمل للعمليات السياسية من منظور اجتماعي، خاصة في ظل التحولات الكبرى التي شهدتها المجتمعات عبر التاريخ، مثل نشوء الدول القومية، والثورات السياسية، والحركات الاحتجاجية، وصعود الديمقراطيات والأنظمة السلطوية، وتطور وسائل الإعلام وتأثيرها على الرأي العام. ومع تعقد المجتمعات الحديثة وتزايد التفاعل بين العوامل الاجتماعية والسياسية، أصبح علم الاجتماع السياسي أداة أساسية لتحليل وفهم كيف تتشكل السلطة، وكيف يتم توزيعها، وكيف تمارس تأثيرها على مختلف فئات المجتمع، سواء من خلال الهياكل السياسية الرسمية أو من خلال القوى غير الرسمية مثل جماعات الضغط، ومنظمات المجتمع المدني، والرأي العام.

يرتكز علم الاجتماع السياسي على مجموعة من النظريات التي تفسر العلاقة بين المجتمع والسلطة، ومن أبرزها النظرية الوظيفية التي تنظر إلى السياسة بوصفها أداة للحفاظ على التوازن الاجتماعي، والنظرية الماركسية التي ترى أن السلطة السياسية تعكس علاقات القوة الاقتصادية والصراع الطبقي، ونظرية النخبة التي تركز على كيفية تحكم فئات معينة من المجتمع في صنع القرار السياسي، بالإضافة إلى النظريات الحديثة مثل نظرية الحوكمة التي تتناول آليات التفاعل بين الدولة والمجتمع في صنع السياسات العامة.

في السياق المعاصر، أصبحت القضايا التي يدرسها علم الاجتماع السياسي أكثر تعقيدًا، حيث يتناول تأثير العولمة على السيادة الوطنية، وتصاعد الحركات الشعبوية، وتراجع الثقة في المؤسسات السياسية التقليدية، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتعبئة السياسية والتغيير الاجتماعي. كما يدرس العلم تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على الاستقرار السياسي، والعلاقة بين الهوية السياسية والانتماءات العرقية والدينية، مما يجعله أداة تحليلية لا غنى عنها لفهم عالمنا المعاصر.**الإشكالية :**ظرًا للتداخل العميق بين العوامل الإجتماعية والسياسية، يطرح علم الاجتماع السياسي إشكالية جوهرية تتعلق بفهم طبيعة العلاقة بين البنية الاجتماعية والسلطة السياسية، وتأثير كل منهما على الآخر. ويمكن صياغة الإشكالية كما يلي: "إلى أي مدى يستطيع علم الإجتماع السياسي تقديم تفسير شامل للتحولات السياسية في ظل التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وما مدى تأثير العوامل الإجتماعية في تشكيل الأنظمة السياسية وآليات صنع القرار؟"

المبحث الأول : إطار نظري ومدخل مفاهيمي لعلم الإجتماع السياسي.

علم الإجتماع السياسي هو أحد فروع علم الإجتماع الذي يهتم بدراسة العلاقة المتبادلة بين الظواهر الإجتماعية والعمليات السياسية، يركز هذا العلم على كيفية تأثير العوامل الإجتماعية مثل الثقافة والإقتصاد والطبقات الإجتماعية على النظام السياسي والسلوك السياسي للأفراد والجماعات و لمعرفة تطور هذا العلم من الضروري إستعراض جذوره التاريخية ومسارات تطوره إلى جانب الإتجاهات الحديثة التي تشكل ملامحه.[1]

المبحث الأول : تعريف علم الاجتماع السياسي لغةً وإصطلاحا وأهميته.

المطلب الأول: تعريف علم الاجتماع السياسي لغةً وإصطلاحا .

أولا: تعريف علم الاجتماع السياسي لغةً.

يمكن تفكيك المصطلح إلى "علم" و"اجتماع" و"سياسي". العلم يعني المعرفة المنظمة التي تستند إلى منهجية محددة، والاجتماع يشير إلى العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، بينما السياسي يتعلق بإدارة شؤون الدولة والسلطة.

بالتالي، يشير المصطلح لغوياً إلى دراسة منظمة للعلاقات الاجتماعية التي تتصل بالسياسة وإدارة الشؤون العامة0[2]

ثانيا: تعريف علم الاجتماع السياسي اصطلاحاً.

إصطلاحاً، يُعرف علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر السياسية في إطارها الاجتماعي، ويُركز على تحليل العلاقة بين البنية الاجتماعية والسلطة السياسية. يتناول هذا العلم موضوعات مثل الشرعية، والديمقراطية، والنظم السياسية، والحركات الاجتماعية.

[1]- أحمد زايد، **"مداخل العلوم الاجتماعية"**، مصر: دار الفكر العربي، ط4، 2008، ص 15.

[2]- محمد عابد الجابري، **"اللغة والسياسة"**، المغرب: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1990، ص 45.

يعتمد علم الاجتماع السياسي على مناهج متنوعة، مثل المنهج التاريخي لتحليل نشأة النظم السياسية، والمنهج الوظيفي لدراسة دور المؤسسات السياسية في تحقيق الاستقرار.[3]

ثالثا: أهمية علم الاجتماع السياسي.

تتمثل أهمية علم الاجتماع السياسي في تقديم فهم عميق للكيفية التي تتفاعل بها البنية الاجتماعية مع الأنظمة السياسية. يساعد هذا العلم في تحليل أسباب التغيرات السياسية، وفهم طبيعة السلطة، ودور الأفراد والجماعات في تشكيل السياسات.كما يُسهم علم الاجتماع السياسي في تطوير سياسات عامة أكثر فعالية، استناداً إلى فهم شامل للواقع الاجتماعي.[4]

خلاصة القول أن علم الإجتماع السياسي هو مجال حيوي يتطور باستمرار مع تغير المجتمعات والأنظمة السياسية، إن نشأة هذا العلم وتعريفه لغةً واصطلاحاً توضح كيف أنه يعكس التفاعل المعقد بين المجتمع والسياسة من خلال مناهجه المتنوعة يساهم هذا العلم في فهم الظواهر السياسية والإجتماعية بشكل أكثر شمولية.

المطلب الثاني : نشأة علم الاجتماع السياسي وتطوره التاريخي.

أولا: نشأة علم الاجتماع السياسي.

ظهر علم الاجتماع السياسي كمجال منفصل في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، متأثراً بالتغيرات الكبرى التي شهدتها أوروبا خلال هذه الفترة، مثل الثورة الصناعية والثورات السياسية. يمكن اعتبار أوغست كونت (Auguste Comte) وإميل دوركايم (Émile Durkheim) من رواد هذا العلم. ركز كونت على دراسة المجتمع ككل وكيفية تأثير البنية الاجتماعية على الحياة السياسية، بينما اهتم دوركايم بتحليل الروابط الاجتماعية وأثرها على الاستقرار السياسي.

[3]- علي عبد القادر، **"النظم الإجتماعية والسياسية"**، العراق: دار المنهل، ط2، 2010، ص 33.

[4]- حسن شحاته، **"الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع"**، لبنان: دار النهضة العربية، ط2، 2015، ص 76.

كما أن كارل ماركس (Karl Marx) لعب دوراً أساسياً في بلورة المفاهيم الأولية لعلم الاجتماع السياسي من خلال تحليله للصراع الطبقي وتأثيره على الأنظمة السياسية. وقد أثرت أفكاره في دراسة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.[5]

ثانيا: تطور علم الاجتماع السياسي في القرن العشرين.

مع بداية القرن العشرين، شهد علم الاجتماع السياسي تطوراً كبيراً نتيجة للتغيرات العالمية مثل الحربين العالميتين وصعود الأنظمة الديمقراطية. ركز العلماء خلال هذه الفترة على دراسة النظم السياسية والبيروقراطية، وصاغ ماكس فيبر (Max Weber) مفاهيم رئيسية مثل "السلطة" و"الشرعية"، حيث حلل أنواع السلطة وتأثيرها على الاستقرار السياسي.

في الولايات المتحدة، برزت مدرسة شيكاغو التي ركزت على دراسة الحركات الاجتماعية وعلاقتها بالتحولات السياسية. ومن جهة أخرى، تأثر العلم بتطور المناهج الكمية والنوعية، مما أتاح تحليل العلاقات السياسية بطريقة أكثر علمية[6]،إذن هذا التطور مرة بمراحل متعددة من بينها:

أولا : مرحلة التأسيس والتوسع(1900-1945) : مع بداية القرن العشرين، بدأ علم الاجتماع السياسي في الانفصال عن الفلسفة السياسية ليصبح علماً قائماً بذاته. خلال هذه الفترة، كان التركيز على دراسة النظم السياسية من منظور اجتماعي. يُعد ماكس فيبر (Max Weber)من أبرز العلماء الذين ساهموا في هذه المرحلة من خلال طرحه لمفاهيم أساسية مثل "السلطة" و"الشرعية"، حيث قدم تصنيفاً لأنواع السلطة: التقليدية، والعقلانية-القانونية، والكاريزمية.

تزامنت هذه المرحلة مع ظهور الحركات الاجتماعية الكبرى مثل الحركة العمالية في أوروبا، التي دفعت العلماء إلى تحليل العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والدولة.[7]

---

[5]- عبد الرحمن عميرة، **"علم الاجتماع السياسي: مدخل ومفاهيم"**، مصر: دار المعرفة، ط1، 2001، ص 45.

[6]- محمد عابد الجابري، **"العقل السياسي العربي"**، المغرب: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1990، ص 120.

[7]- عبد الرحمن عميرة، **"علم الاجتماع السياسي: مدخل ومفاهيم"**، مرجع سابق، ص 65.

ثانيا : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية(1945-1970) :بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تغيرات جذرية مثل ظهور الحرب الباردة، وانقسام العالم إلى معسكرين، وانتشار حركات الاستقلال في العالم الثالث. أثرت هذه التحولات على علم الاجتماع السياسي، حيث ركز الباحثون على دراسة تأثير الأيديولوجيات مثل الرأسمالية والشيوعية على المجتمعات.

برزت دراسات حول النظم الديمقراطية والديكتاتورية، وتم التركيز على كيفية تعزيز الاستقرار السياسي في ظل التغيرات العالمية. كما ازدهرت الأبحاث حول الحركات الاجتماعية الجديدة مثل حركات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، مما أعطى دفعاً جديداً لتحليل دور الأفراد والجماعات في التغيير السياسي[1]

ثالثا : مرحلة التحولات الكبرى(1970-2000) : تميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين بالعديد من التحولات، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز العولمة، والتطور التكنولوجي السريع. أثرت هذه التحولات بشكل كبير على علم الاجتماع السياسي، حيث ظهرت اتجاهات جديدة تركز على دراسة العولمة وتأثيرها على سيادة الدول، ودور الإعلام والتكنولوجيا في تشكيل الرأي العام.

من جهة أخرى، شهدت هذه المرحلة تطوراً في المناهج البحثية، حيث تم تبني مناهج كمية ونوعية لتحليل الظواهر السياسية. ازداد الاهتمام بدراسة الحركات النسوية وحركات البيئة كأشكال جديدة من النشاط السياسي[2]

رابعا: التحديات الجديدة لعلم الاجتماع السياسي:في ظل التطورات السريعة التي شهدها القرن العشرون، واجه علم الاجتماع السياسي العديد من التحديات، مثل فهم تأثير التغيرات الاقتصادية العالمية على الأنظمة السياسية، وتحليل دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي في تشكيل السياسة العالمية.

---

[1]- محمد عابد الجابري، **"العقل السياسي العربي"**، مرجع سابق، ص 150.

[2]- حسن شحاته، **"الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع"**، مرجع سابق، ص 200.

كما ظهرت تساؤلات حول تأثير الهوية الثقافية والدينية على الأنظمة السياسية في ظل التعددية الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، بدأ العلماء في دراسة تأثير التكنولوجيا الرقمية على العملية الديمقراطية، مثل دور وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على الانتخابات[1]

خلاصة القول أن علم الاجتماع السياسي في القرن العشرين شهد تطوراً هائلاً نتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية الكبرى التي عرفها العالم. من خلال دراسة التفاعل بين الأنظمة السياسية والبنية الاجتماعية، استطاع هذا العلم أن يقدم رؤى قيمة لفهم الديناميكيات السياسية المعقدة. ومع دخول القرن الحادي والعشرين، سيستمر علم الاجتماع السياسي في التكيف مع التحديات الجديدة التي تفرضها العولمة والتكنولوجيا.

المبحث الثاني : الإتجاهات الحديثة في علم الاجتماع السياسي.

شهد علم الاجتماع السياسي تطوراً كبيراً في العقود الأخيرة، حيث ظهرت اتجاهات حديثة تعكس التغيرات العالمية السريعة في المجالات السياسية والاجتماعية. هذه الاتجاهات تتناول تأثير العولمة، والتكنولوجيا، ووسائل الإعلام، والحركات الاجتماعية الجديدة، وتعمل على تقديم فهم أعمق للعلاقة بين المجتمع والسياسة في السياق المعاصر، إذن تهدف هذا الفصل إلى تحليل أبرز هذه الاتجاهات ودورها في تشكيل مسار علم الاجتماع السياسي.[2]

[1]- علي عبد القادر، **"النظم الإجتماعية والسياسية"**، مرجع سابق، ص 145.

[2]- أحمد زايد، **"مداخل العلوم الإجتماعية"**،مرجع سابق، ص 35.

المطلب الأول: تأثير العولمة التكنولوجيا الرقمية على علم الاجتماع السياسي.

أولا: تأثير العولمة على علم الاجتماع السياسي.

أثرت العولمة بشكل عميق على علم الاجتماع السياسي، حيث تمحورت الأبحاث حول تأثيرها على سيادة الدول والتفاعل بين القوى المحلية والعالمية. أصبح التركيز على دراسة التدفقات الاقتصادية والثقافية والسياسية عبر الحدود، وتأثير المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات على السياسات الوطنية.

كما أدت العولمة إلى إعادة تعريف مفهوم السلطة والسيادة في ظل التداخل المتزايد بين القضايا العالمية والمحلية، مثل تغير المناخ، والأمن الغذائي، والهجرة[1]

ثانيا: تأثير التكنولوجيا الرقمية في علم الاجتماع السياسي.

شهدت التكنولوجيا الرقمية وخاصة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، تحولاً جذرياً في دراسة علم الاجتماع السياسي. أصبح العلماء يركزون على كيفية تأثير هذه التقنيات على تشكيل الرأي العام، وحشد الدعم للحركات الاجتماعية، والتأثير على العمليات الانتخابية.

كما برزت ظاهرة "الديمقراطية الرقمية"، حيث يتم استخدام المنصات الرقمية لتوسيع المشاركة السياسية، ولكنها أثارت أيضاً مخاوف حول انتشار المعلومات المضللة وتأثيرها على الاستقرار السياسي.[2]

[1]- عبد الرحمن عميرة، **"علم الإجتماع السياسي: مدخل ومفاهيم"**، مرجع سابق، ص 85.

[2]- حسن شحاته، **"الإتجاهات المعاصرة في علم الإجتماع"**، مرجع سابق، ص 150.

المطلب الثاني: الحركات الإجتماعية الجديدة وقضايا الهوية والسياسة والمؤسسات الدولية في علم الاجتماع السياسي.

أولا: الحركات الاجتماعية الجديدة وتأثيرها السياسي.

أصبحت الحركات الاجتماعية الجديدة مثل الحركات النسوية، وحركات البيئة، وحركات العدالة العرقية، محور اهتمام علم الاجتماع السياسي الحديث. يتم تحليل كيفية تنظيم هذه الحركات، واستخدامها لوسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهدافها.

تتميز هذه الحركات بكونها عابرة للحدود الوطنية، حيث تعتمد على شبكات دولية للتأثير على السياسات العامة، مما يبرز دور الفاعلين غير التقليديين في السياسة العالمية[1]

ثانيا: قضايا الهوية والسياسة في علم الاجتماع السياسي.

تزايد الاهتمام بقضايا الهوية في علم الاجتماع السياسي، خاصة في ظل التعددية الثقافية والهجرة. يتمحور البحث حول تأثير الهويات الثقافية والدينية على السلوك السياسي، ودور هذه الهويات في تشكيل السياسات العامة.

كما أن الصراعات المرتبطة بالهوية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأبحاث الحديثة، حيث يتم تحليل علاقتها بالتطرف، والنزاعات الإقليمية، وتحديات الاندماج الاجتماعي.[2]

ثالثا: دور المؤسسات الدولية في علم الاجتماع السياسي.

برز دور المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية في تشكيل الأنظمة السياسية والاجتماعية. يتم تحليل كيفية تأثير هذه المؤسسات على السياسات الوطنية، خاصة في الدول النامية.

---

[1]- محمد عابد الجابري، **"العقل السياسي العربي"**، مرجع سابق، ص 175.

[2]- علي عبد القادر، **"النظم الاجتماعية والسياسية"**،مرجع سابق، ص 165.

كما يتم التركيز على العلاقة بين هذه المؤسسات والمجتمع المدني العالمي، ودورها في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان[1]

خلاصة القول تعكس الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع السياسي طبيعة العالم المتغير، حيث تسلط الضوء على تأثير العولمة، والتكنولوجيا، والحركات الاجتماعية، وقضايا الهوية على الأنظمة السياسية. يشكل هذا التطور تحدياً وفرصة لفهم أعمق للعلاقات الاجتماعية والسياسية، مما يجعل علم الاجتماع السياسي علماً حيوياً لدراسة المستقبل السياسي للعالم.[2]

كما ظهرت دراسات جديدة تركز على قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتأثير هذه القضايا على النظام السياسي.[3]

المبحث الثالث: العلاقة بين علم الاجتماع السياسي والعلوم الأخرى.

يمثل علم الاجتماع السياسي جسراً بين العلوم الاجتماعية والسياسية، حيث يستفيد من مفاهيم ومناهج العلوم الأخرى[4]، كما أن هذا العلم هو فرع من فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والسياسة، من خلال تحليل البنى الاجتماعية وتأثيرها على النظم السياسية والسلوك السياسي. ولكن لفهم هذا المجال بعمق، لا يمكن فصله عن العلوم الأخرى التي تساهم في إثراء منهجيته وتوسيعه، مثل الاقتصاد، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والقانون. يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الروابط بين علم الاجتماع السياسي وهذه العلوم، موضحاً كيف تتفاعل وتتكامل فيما بينها.[5]

---

[1]- محمد أمين، **"التغير الإجتماعي والسياسي"**، تونس: دار إفريقيا للنشر، ط1، 2018، ص 225.

[2]- نور الدين شرف، **"إتجاهات حديثة في علم الإجتماع"**، الجزائر: دار الفكر الحديث، ط1، 2020، ص 310.

[3]- حسن شحاته، **"الاتجاهات المعاصرة في علم الإجتماع"**، مرجع سابق، ص 120.

[4]- علي عبد القادر، **"النظم الاجتماعية والسياسية"**، مرجع سابق، ص 78.

[5]- أحمد زايد، **"مداخل العلوم الإجتماعية"**، مرجع سابق، ص 45.

المطلب الأول: العلاقة بين علم الإجتماع السياسي والاقتصاد والقانون.

أولا: العلاقة بين علم الإجتماع السياسي والاقتصاد.

يلعب الاقتصاد دوراً رئيسياً في علم الاجتماع السياسي، حيث يرتبط تحليل السلطة السياسية بشكل وثيق بالهياكل الاقتصادية. يهتم الباحثون بدراسة تأثير العوامل الاقتصادية مثل الفقر، والبطالة، والتوزيع غير العادل للثروات على الاستقرار السياسي.

كما أن النظريات الاقتصادية، مثل الماركسية، قدمت أسساً لتحليل العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والدولة. بالإضافة إلى ذلك، يتناول علم الاجتماع السياسي دراسة تأثير السياسات الاقتصادية، مثل الضرائب والإنفاق الحكومي، على المجتمعات.[1]

ثانيا: العلاقة بين علم الاجتماع السياسي والقانون.

يلعب القانون دوراً محورياً في علم الاجتماع السياسي من خلال تنظيم العلاقات بين الأفراد والدولة. يهتم الباحثون بدراسة كيفية تأثير القوانين على السلوك السياسي، مثل قوانين الانتخابات وحقوق الإنسان.

كما يُحلل علم الاجتماع السياسي دور المؤسسات القانونية في تعزيز الشرعية السياسية، وحل النزاعات. هذا التداخل يُظهر كيف يمكن للقانون أن يكون أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية.[2]

---

[1]- عبد الرحمن عميرة، **"علم الاجتماع السياسي: مدخل ومفاهيم"**،مرجع سابق، ص 95.

[2]- علي عبد القادر، **"النظم الاجتماعية والسياسية"**،مرجع سابق، ص 215.

المطلب الثاني: العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وعلم النفس والأنثربولوجيا.

أولا :العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وعلم النفس.

تتجلى العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وعلم النفس في دراسة السلوك السياسي للأفراد والجماعات. يساهم علم النفس في فهم الدوافع النفسية التي تؤثر على القرارات السياسية، مثل الخوف، والطموح، والانتماء.

كما يركز الباحثون في هذا المجال على دراسة تأثير القيادة الكاريزمية، والدعاية السياسية، وتكوين الرأي العام. يعتبر هذا التداخل مهماً لفهم كيفية تأثير العوامل النفسية على الحركات الاجتماعية والانتخابات.[1]

ثانيا: العلاقة بين علم الإجتماع السياسي والأنثروبولوجيا.

تركز الأنثروبولوجيا على دراسة الثقافات والهويات، وهو ما يجعلها علماً مكملاً لعلم الاجتماع السياسي. يتمحور البحث حول تأثير التقاليد والممارسات الثقافية على النظم السياسية والسلوك السياسي.

كما تساهم الأنثروبولوجيا في تحليل الصراعات العرقية والدينية، ودورها في تشكيل السياسات العامة. يُعتبر هذا التفاعل مهماً لفهم التحديات التي تواجه الدول المتعددة الثقافات.[2]

المطلب الثالث: العلاقة بين علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية.

تتضح العلاقة بين علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية في دراسة تأثير الديناميكيات الاجتماعية على السياسة الخارجية للدول. يركز هذا التداخل على قضايا مثل العولمة، والمنظمات الدولية، والتعاون الإقليمي.

---

[1]- حسن شحاته، **"الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع"**، مرجع سابق، ص 165.

[2]- محمد عابد الجابري، **"العقل السياسي العربي"**، مرجع سابق، ص 185.

كما يتم دراسة تأثير الرأي العام والحركات الاجتماعية العالمية على صنع القرارات الدولية. يُظهر هذا التفاعل كيف أن السياسة المحلية والعالمية مترابطة بشكل وثيق.[1]

خلاصة القول أن العلاقة بين علم الاجتماع السياسي والعلوم الأخرى تعكس طبيعة هذا العلم المتعددة الأبعاد، حيث يستفيد من مناهج ومفاهيم متنوعة لفهم الظواهر السياسية والاجتماعية، إن التكامل بين علم الاجتماع السياسي والاقتصاد، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والقانون، والعلاقات الدولية يُعزز من قدرته على تقديم رؤى شاملة حول التغيرات السياسية والاجتماعية في العالم المعاصر.

علم الإجتماع السياسي هو مجال ديناميكي ومتجدد يسعى إلى فهم العلاقة المعقدة بين المجتمع والسياسة، من خلال تحليل جذوره التاريخية وتطوراته الحديثة، يتضح أن هذا العلم ليس مجرد فرع أكاديمي بل أداة ضرورية لفهم التحولات السياسية والاجتماعية في العالم المعاصر. مع استمرار العولمة والتطور التكنولوجي، ستظل أبحاث علم الاجتماع السياسي ضرورية لفهم التحديات المستقبلية.

كما يُعتبر علم الاجتماع السياسي علماً حيوياً لفهم طبيعة العلاقة بين المجتمع والسياسة. تناول هذا البحث نشأته وتطوره في سياقات تاريخية مختلفة، مع تحليل أبرز المفاهيم والمناهج التي ساهمت في تطوره. أظهر البحث أن علم الاجتماع السياسي لا يقتصر فقط على دراسة الظواهر السياسية، بل يتجاوز ذلك لفهم تأثير التغيرات الإجتماعية والاقتصادية والثقافية على السلطة السياسية. كما أنه يوفر أدوات لتحليل التحديات السياسية المعاصرة، مثل العولمة والتغيرات المناخية والنزاعات العرقية.

[1]- نور الدين شرف، **"إتجاهات حديثة في علم الإجتماع"**،مرجع سابق، ص 320.

المبحث الرابع : البنى الاجتماعية السياسية وعلاقتها بالنظم/السلطة السياسية.

يُعَدّ علم الإجتماع السياسي أحد الفروع الأساسية لعلم الإجتماع، إذ يهتم بدراسة التفاعل بين البنى الإجتماعية والسلطة السياسية، مع التركيز على تأثير المؤسسات الإجتماعية على صنع القرار السياسي وتطور المجتمعات، يهدف هذه المحور إلى تحليل طبيعة البنى الإجتماعية السياسية وعلاقتها بالنظم السياسية وبالتحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم البنى الإجتماعية السياسية عند العلماء والمفكرين.

تشير البنى الإجتماعية السياسية إلى مجموعة المؤسسات والتنظيمات والأنماط الثقافية التي تربط بين المجتمع والنظام السياسي، وتشمل هذه البنى الأحزاب السياسية، النقابات، الجماعات الضاغطة، المنظمات غير الحكومية، والعائلات ذات النفوذ السياسي، ووفقًا للأستاذ محمد العربي بلحاج فإن تحليل هذه البنى يساعد على فهم آليات توزيع السلطة داخل المجتمعات المختلفة[1].

أولا: تعريف البنى الاجتماعية السياسية.

هناك مجموعة من التعاريف المختلفة لمفهوم **البنى الإجتماعية السياسية** من وجهات نظر متعددة من بينها :

1-تعريف ماكس فيبر(Max Weber):يُعرّف فيبر البنى الإجتماعية السياسية بأنها:

"*مجموعة من المؤسسات والقوى الإجتماعية التي تؤثر على توزيع السلطة داخل المجتمع، وتحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال الشرعية والهيمنة."*[2]

---

[1]- محمد العربي بلحاج، **"علم الإجتماع السياسي"**، الجزائر:دار هومة،ط2 ،2010، ص 15.

[2]-ماكس فيبر، **"الإقتصاد والمجتمع"**، ألمانيا: دار نشر يونيفرس،ط3، 1922، ص 205.

من خلال هذا التعريف يركز فيبر على مفهوم **الشرعية** في الحكم، حيث يرى أن البنى الاجتماعية السياسية تتكون من المؤسسات التي تحدد كيف تُمارَس السلطة، سواءً من خلال **الشرعية التقليدية** (السلطة القائمة على العادات والتقاليد)، **الشرعية الكاريزمية** (السلطة المبنية على شخصية القائد)، أو **الشرعية العقلانية القانونية** (السلطة المبنية على القوانين والمؤسسات)، وبالتالي تلعب البنى الإجتماعية دورًا رئيسيًا في إستقرار النظم السياسية أو إضطرابها.

وبالتالي يرى فيبر أن السلطة السياسية تُبنى على ثلاثة أنماط رئيسية من الشرعية:

1. **الشرعية التقليدية** :تعتمد على العادات والتقاليد المتوارثة، كما هو الحال في الأنظمة الملكية الوراثية مثل **السعودية والمغرب**.
2. **الشرعية الكاريزمية** : تستند إلى جاذبية شخصية القائد، كما كان الحال مع **نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا**.
3. **الشرعية العقلانية القانونية** : تقوم على المؤسسات والقوانين كما هو الحال في **الديمقراطيات الغربية مثل ألمانيا وفرنسا**[1]

2- تعريف كارل ماركس(Karl Marx):يرى ماركس أن البنى الإجتماعية السياسية تعكس التوزيع الطبقي للسلطة، حيث ترتبط بالعلاقات الإنتاجية داخل المجتمع، إذ تلعب الطبقات الإجتماعية المختلفة دورًا في تشكيل السلطة السياسية بما يخدم مصالحها الإقتصادية.[2]

من خلال هذا التعريف يعتبر ماركس أن السلطة السياسية ما هي إلا إنعكاس للبنية الإقتصادية، حيث تتحكم الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج (مثل البرجوازية) في السياسة والتشريعات لخدمة مصالحها الإقتصادية وفقًا لهذا المنظور، فإن البنى

[1]-نفس المرجع ، ص205-210.

[2]-كارل ماركس، **"رأس المال"**، ألمانيا: دار التقدم، ط4، 1867،ص 98.

الإجتماعية السياسية تتغير بتغير **أنماط الإنتاج**، مما يؤدي إلى صراع بين الطبقات، والذي يُعتبر القوة الدافعة للتغير السياسي والإجتماعي.

وبهذا يعتبر ماركس أن السلطة السياسية ما هي إلا إنعكاس للصراع الطبقي، حيث تتحكم الطبقات المالكة في السياسة والتشريعات لخدمة مصالحها الإقتصادية على سبيل المثال:

- في **الثورة الروسية(1917)** ، أطاح العمال والفلاحون بالنظام القيصري وإستبدلوه بدولة شيوعية قائمة على حكم الطبقة العاملة.
- في **الولايات المتحدة**، تسيطر الشركات الكبرى على القرارات السياسية من خلال التمويل الإنتخابي واللوبيات[1]

3-تعريف تالكوت بارسونز(Talcott Parsons) :يعرّف بارسونز البنى الاجتماعية السياسية بأنها"*:منظومة من الأدوار الاجتماعية والمؤسسات التي تحدد التفاعلات السياسية داخل المجتمع، بما يحقق التوازن والاستقرار بين مختلف الفاعلين السياسيين."[2]

من خلال هذا التعريف يرى بارسونز أن المجتمع يتكون من أنظمة مترابطة تعمل على تحقيق التوازن والإستقرار، حيث يركز على دور **المؤسسات الإجتماعية** مثل العائلة، المدرسة، الدين، والإعلام في تعزيز الإستقرار السياسي من خلال نشر القيم والمعايير المقبولة داخل المجتمع، بالنسبة له أي إختلال في هذه البنى يمكن أن يؤدي إلى إضطرابات سياسية وعدم إستقرار. وبهذا يركز بارسونز على دور المؤسسات في تحقيق الاستقرار، فالديمقراطيات الناجحة مثل **كندا والسويد** تستند إلى:

- **مؤسسات قوية** مثل القضاء المستقل.

---

[1]-نفس المرجع،ص98-100.

[2]- تالكوت بارسونز، **"النظام الإجتماعي"**، الولايات المتحدة: دار فري برس،ط2، 1951، ص 150.

- **توزيع متوازن للسلطة** بين مختلف الفئات الاجتماعية.
- **وسائل إعلام حرة** تساعد على الشفافية والمساءلة[1]

4-تعريف بيير بورديو(Pierre Bourdieu) :بحسب بورديو، فإن البنى الإجتماعية السياسية تتجسد في: "*مجموعة من العادات والممارسات الإجتماعية التي يتم من خلالها إعادة إنتاج الهيمنة السياسية والثقافية داخل المجتمع، وفقًا لرأس المال الإجتماعي والثقافي الذي تمتلكه الفئات المختلفة."*[2]

من خلال هذا التعريف يركز بورديو على مفهوم**رأس المال الرمزي** (مثل التعليم، الثقافة، المكانة الإجتماعية)، ويرى أن البنى الإجتماعية السياسية لا تتحدد فقط بالعوامل الإقتصادية بل أيضًا بالرموز الثقافية والمعرفية، فالأفراد والجماعات التي تمتلك **رأس مال إجتماعي وثقافي** أكبر يكون لها نفوذ سياسي أقوى مما يساهم في تعزيز هيمنة فئات معينة داخل المجتمع. وبهذا يعتبر بورديو أن السيطرة السياسية لا تتم فقط عبر الإقتصاد، بل عبر التحكم في المعرفة والثقافة. مثال:

- في **فرنسا**، الطبقات العليا تتحكم في النظام التعليمي المرموق مثل الجامعات الكبرى(**ENA, Sciences Po**) ، مما يمكنها من إحتكار المناصب العليا في الدولة.
- في **الهند**، لا تزال الطبقة العليا (البراهمة) تسيطر سياسيًا وإجتماعيًا رغم الإصلاحات الدستورية[3]

5- تعريف أنتوني غيدنز(Anthony Giddens) :يعرّف غيدنز البنى الإجتماعية السياسية بأنها: "*شبكة من التفاعلات والعلاقات بين الفاعلين الإجتماعيين

---

[1]-نفس المرجع،150-160.

[2]- بيير بورديو، **"الهيمنة الرمزية"**، فرنسا: دار مينوي، ط2، 1989، ص 210.

[3]-نفس المرجع،ص210-220.

والمؤسسات السياسية، حيث تؤثر البنى الإجتماعية على السياسة، وفي الوقت نفسه تتأثر بها من خلال عمليات إعادة الإنتاج والتغيير الإجتماعي."*[1]

من خلال هذا التعريف يؤكد غيدنز أن البنى الإجتماعية السياسية ليست ثابتة، بل تتغير بإستمرار نتيجة للتفاعل بين الأفراد والمؤسسات، كما يرى أن **الحداثة والعولمة** تلعبان دورًا مهمًا في إعادة تشكيل هذه البنى، حيث أصبحت **وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة** جزءًا رئيسيًا من المجال السياسي، مما يُغيّر طبيعة السلطة والمشاركة السياسية. وبهذا يركز غيدنز على تأثير العولمة والتكنولوجيا في تغيير الأنظمة السياسية، ومن بين الأمثلة:

- **الربيع العربي :(2011)** حيث لعبت وسائل التواصل الإجتماعي دورًا في إسقاط أنظمة سياسية، مثل مصر وتونس.
- **بريطانيا** :مثل تأثير الإعلام الحديث على نتائج **إستفتاء البريكست لسنة 2016** وهذا يعتبر تأثير مباشر على الانتخابات.[2]

6- تعريف محمد عابد الجابري : يرى الجابري أن البنى الإجتماعية السياسية في المجتمعات العربية تتكون من خليط من الأنماط التقليدية والحديثة، حيث تؤثر البنى القبلية والطائفية على الأنظمة السياسية، مما يؤدي إلى إزدواجية في السلطة بين الرسمي وغير الرسمي.[3]

من خلال هذا التعريف يركز الجابري على أن البنى الإجتماعية السياسية في العالم العربي تعاني من **التداخل بين التقليد والحداثة**، مما يؤدي إلى صعوبة بناء ديمقراطية حقيقية، ويرى أن النظم السياسية العربية متأثرة بالبنى القبلية والطائفية مما يحد من **تطور المؤسسات الديمقراطية الحديثة.**

---

[1]- أنتوني غيدنز، **"تشكلات الحداثة"**، المملكة المتحدة: دار بوليتي،ط1، 1990، ص 320.

[2]-نفس المرجع،ص320-330.

[3]-محمد عابد الجابري، **"العقل السياسي العربي"**،مرجع سابق، ص 75.

وبهذا يؤكد الجابري أن الدول العربية تواجه تحديات في تحديث بنياتها السياسية بسبب سيطرة الأنماط التقليدية، مثال على ذلك :

- **العراق ولبنان** :المحاصصة الطائفية تتحكم في النظام السياسي، مما يعطل قيام دولة حديثة.
- **المغرب** :رغم وجود مؤسسات ديمقراطية، فإن الملكية تلعب دورًا مركزيًا في صنع القرار[1]

7-تعريف عبد القادر جغلول (مرجع جزائري) : يُعرّف جغلول البنى الإجتماعية السياسية بأنها: "*الإطار التنظيمي الذي يحدد العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويؤثر على تشكيل القرار السياسي من خلال الأحزاب، النقابات، الجمعيات، ووسائل الإعلام."*[2]

يرى جغلول أن البنى الإجتماعية السياسية تشكل الرابط الأساسي بين المجتمع والدولة، حيث تلعب الأحزاب السياسية، النقابات، والجمعيات دورًا في **توجيه القرار السياسي**، كما يؤكد أن **وسائل الإعلام** أصبحت من أقوى الفاعلين في صياغة السياسات العامة، لا سيما في ظل التحولات الديمقراطية في بعض الدول العربية، ويؤكد ذلك بأن البنى الإجتماعية السياسية في الجزائر تقوم على التفاعل بين الدولة والمجتمع من خلال الأحزاب، النقابات، ووسائل الإعلام.

- فالجزائر مثلا شهدت **تجربة التعددية السياسية بعد 1988**، لكن الجيش ظل لاعبًا رئيسيًا في السلطة.
- **أيضا دور الحراك الشعبي(2019)** في تغيير النظام السياسي، مما يعكس تأثير المجتمع المدني على البنية السياسية.[3]

---

[1]-نفس المرجع، ص75-80.

[2]-عبد القادر جغلول،**"النظم السياسية والمؤسسات السياسية"**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط3، 2012، ص 45.

[3]-نفس المرجع،ص 45-50.

وبهذا تختلف التعاريف وفقًا للمنظور النظري لكل مفكر، حيث يركز :

فيبر يركز على الشرعية والسلطة.

ماركس يرى أنها انعكاس للصراع الطبقي.

بارسونز يركز على التوازن والاستقرار.

بورديو يؤكد على رأس المال الثقافي والاجتماعي.

غيدنز يبرز دور التفاعل والتغير المستمر.

المطلب الثاني: مكونات البنى الإجتماعية السياسية وعلاقتها بالنظم والسلطة السياسية .

أولا: مكونات البنى الإجتماعية السياسية.

تُعد البنى الإجتماعية السياسية إحدى الركائز الأساسية لفهم آليات عمل المجتمعات الحديثة، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل النظام السياسي وتوزيع السلطة والتأثير على سلوك الأفراد والجماعات، كما تتكون هذه البنى من مجموعة من العناصر المتكاملة التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتشمل الدولة، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، النظام الإقتصادي، الإعلام، والثقافة والإيديولوجيا يهدف هذا الجانب إلى تحليل مكونات هذه البنى، وهي كتالي:

1: الدولة ومؤسساتها: الدولة هي المؤسسة الرسمية التي تمتلك السلطة الشرعية لتنظيم المجتمع ووضع القوانين وتنفيذها، تتكون من مؤسسات رئيسية مثل الحكومة، البرلمان، القضاء، والجيش، وتختلف في أنماطها بين الدولة المركزية والفيدرالية *مثال على ذلك:*

- **فرنسا** :دولة مركزية حيث تتركز السلطة في الحكومة الوطنية.
- **الولايات المتحدة** :دولة فيدرالية تتوزع فيها السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات[1]

[1]- محمد عابد الجابري، **"العقل السياسي العربي"**،مرجع سابق، ص 78.

2: الأحزاب السياسية : تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في العملية الديمقراطية، حيث تعبر عن مصالح المواطنين وتسعى للوصول إلى السلطة من خلال الإنتخابات، تتنوع الأحزاب بين الشمولية والديمقراطية، وتختلف في أيديولوجياتها وبرامجها السياسية، *مثال على ذلك:*

- **الولايات المتحدة** :نظام حزبي ثنائي بين الحزب الديمقراطي والجمهوري.
- **الهند** :نظام حزبي تعددي يضم أحزابًا قوية مثل حزب المؤتمر وحزب بهاراتيا جاناتا[1]

3: المجتمع المدني:يشمل المجتمع المدني مجموعة من المنظمات غير الحكومية، الجمعيات، والنقابات التي تعمل على تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع، وتعزيز الحريات العامة *مثال على ذلك :*

- **تونس** :لعب المجتمع المدني، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، دورًا محوريًا في الثورة التونسية 2011.
- **البرازيل** :منظمات مثل "حركة بلا أرض" تؤثر في السياسات العامة للدولة[2]

4: النظام الإقتصادي : يؤثر النظام الاقتصادي بشكل مباشر على الهيكل السياسي والاجتماعي للدولة، حيث تتنوع الأنظمة بين الرأسمالية، الاشتراكية، والمختلطة مثال على ذلك :

- **الصين** :اقتصاد "اشتراكي ذو توجه سوقي" يجمع بين التخطيط المركزي وآليات السوق.

---

[1]- عزمي بشارة، **"في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي"**، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط2، 2012،ص 150

[2]- حسن أوريد، **"الحداثة والإسلام"**، المغرب: دار أبي رقراق،ط1، 2017، ص102،.

- **فرنسا** :اقتصاد مختلط يدمج بين تدخل الدولة واقتصاد السوق[1]

5: الإعلام والإتصال : يلعب الإعلام دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام وتوجيه السياسات العامة، حيث يتنوع بين الإعلام المستقل والإعلام الموجه مثال على ذلك :

- **قطر** :قناة الجزيرة تؤثر على السياسة والرأي العام العربي والعالمي.
- **روسيا** :تعتمد على وسائل إعلام مثل "RT" لتوجيه الرأي العام داخليًا وخارجيًا[2]

6: الثقافة والإيديولوجيا : تشكل الإيديولوجيا مجموعة القيم والمعتقدات التي توجه سلوك الأفراد والسياسات العامة، وتتباين بين الليبرالية، الاشتراكية، والقومية مثال على ذلك :

- **إيران** :نظام يعتمد على الإيديولوجيا الإسلامية الشيعية.
- **الولايات المتحدة** :تقوم على الليبرالية الديمقراطية كإطار للحكم.[3]

وبهذا تتكون البنى الاجتماعية السياسية من عدة مكونات متشابكة تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل سياسات الدول وتوجهاتها الإجتماعية والإقتصادية، من خلال دراسة هذه المكونات وفهم آليات عملها، يمكن تحقيق رؤية أكثر شمولية لتطور الأنظمة السياسية والإجتماعية في مختلف الدول، كما تختلف هذه المكونات من دولة إلى أخرى بناءً على التقاليد التاريخية، والثقافية، والإقتصادية التي تؤثر في تكوينها وتطورها.

---

[1]- علي الوردي، **"المحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث"**، العراق: دار الوراق للنشر،ط5، 2005، ص 45.

[2]- د.عبد الرحمن العيساوي، **"دور الإعلام في تشكيل الوعي السياسي"**، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 35، جامعة الجزائر، 2019، ص 60.

[3]- د.عبد الإله بلقزيز، **"الثقافة والإيديولوجيا في العالم العربي"**، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 420، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص 134.

المطلب الثالث: علاقة البنى الإجتماعية السياسية بالنظم والسلطة السياسي.

أولا: تأثير البنى الإجتماعية على طبيعة النظام السياسي.

تحدد مكونات البنى الإجتماعية السياسية طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، حيث تكون الديمقراطيات أكثر إنتشارًا في المجتمعات التي تتمتع بمجتمع مدني قوي وتعددية حزبية، بينما تسود الأنظمة السلطوية في المجتمعات التي تهيمن فيها الدولة على الإعلام والاقتصاد.

أمثلة:

- **السويد** :نظام ديمقراطي قائم على مجتمع مدني نشط وأحزاب سياسية قوية.
- **السعودية** :نظام ملكي يعتمد على مركزية السلطة وعدم وجود تعددية حزبية.
- **تونس** : كنموذج لتحول ديمقراطي مقابل سوريا كنموذج لنظام سلطوي[1]

ثانيا: تفاعل السلطة السياسية مع المجتمع المدني والأحزاب.

في الأنظمة الديمقراطية، تتفاعل السلطة السياسية مع المجتمع المدني والأحزاب في عملية صنع القرار، بينما في الأنظمة السلطوية، تفرض السلطة قيودًا على المجتمع المدني لمنع المعارضة.

أمثلة:

- **النرويج** :تعتمد على حوار مستمر بين الحكومة والمجتمع المدني لضمان استقرار النظام السياسي.
- **مصر** :شهدت فترات من تقييد نشاط المجتمع المدني والأحزاب المعارضة في مصر، حيث تخضع الأحزاب لقيود شديدة تحد من تأثيرها في المشهد السياسي.[2]

---

[1]- يوسف الزواوي، **"النظم السياسية العربية"**، الأردن: دار المسيرة،ط4، 2021، ص 54.

[2]-جمال عبد الناصر، **"السياسة المصرية المعاصرة"**، مصر: دار الهلال،ط2، 2020، ص 144.

ثالثا: دور الإعلام في تعزيز السلطة أو مقاومتها.

يمكن للإعلام أن يكون أداة في يد السلطة لتعزيز خطابها السياسي، كما يمكن أن يكون وسيلة لمحاسبة الحكومة وكشف الفساد.

أمثلة:

- **الولايات المتحدة** :يتمتع الإعلام بحرية واسعة تمكنه من محاسبة الحكومة.
- **الصين** :يتحكم الحزب الشيوعي في الإعلام لمنع نشر الأخبار المعارضة.
- **أيضا السعودية،** تسيطر الدولة على وسائل الإعلام التقليدية، بينما يشكل الإعلام الرقمي مساحة أكبر للنقاش السياسي[1]

وبهذا تلعب البُنى الاجتماعية السياسية دورًا حاسمًا في تشكيل السلطة السياسية، فهي تحدد طبيعة الحكم، مدى شرعيته، واستقراره. وكلما كانت هذه البُنى مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات الإجتماعية، زادت فرص تحقيق العدالة والإستقرار السياسي.

المطلب الرابع : أنماط البنى الاجتماعية السياسية.

تُعد البُنى الاجتماعية السياسية من الركائز الأساسية التي تحدد طبيعة النظام السياسي في أي مجتمع. فهي تشكل القاعدة التي تستند إليها السلطة السياسية، سواء كانت ديمقراطية، سلطوية، أو هجينة. وتعتمد هذه البُنى على مجموعة من العوامل التاريخية، الاقتصادية، والثقافية التي تحدد مدى مشاركة الأفراد في الحياة السياسية.

وبالتالي هناك عدة أنماط للبُنى الإجتماعية السياسية تتباين وفقًا لطبيعة السلطة والعلاقات الإجتماعية:

أولا: البُنى التعددية الديمقراطية.

البنية التعددية بمعنى توجد عدة قوى سياسية وإجتماعية تتنافس على السلطة في ظل نظام ديمقراطي وهي كتالي :

[1]-سامي العلي، **"وسائل الإعلام والتغيير السياسي"**، السعودية: دار الساقي،ط1، 2019، ص 67.

- أولا تعتمد على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.
- ثانيا تضمن المؤسسات المستقلة حرية التعبير والمشاركة الشعبية ، مثال على ذلك : الأنظمة الديمقراطية الغربية مثل الولايات المتحدة وكندا[1]

ثانيا: البُنى السلطوية والتسلطية.

البنية السلطوية تتميز بتركيز السلطة في يد فئة أو حزب واحد، مع تقييد الحريات السياسية والإجتماعية وهي كتالي :

- أولا تتركز السلطة في يد فئة قليلة أو زعيم فردي.
- ثانيا تُمارَس قيود على الحريات السياسية والمجتمع المدني، مثال على ذلك : الأنظمة العسكرية أو الشمولية كما في كوريا الشمالية[2]

ثالثا: البُنى التقليدية القبلية.

البنية التقليدية تعتمد على العشائرية والقبلية، حيث تلعب الروابط العائلية دورًا أساسيًا في السياسة وهي كتالي :

- أولا تقوم على الولاءات القبلية والعشائرية.
- ثانيا تُمنح السلطة بناءً على العلاقات العائلية والأنساب، مثال على ذلك : بعض دول الخليج حيث لا تزال الهياكل القبلية تلعب دورًا في السياسة.[3]

---

[1]-صموئيل هنتنغتون، **" التغير السياسي في المجتمعات المتغيرة"** ، ترجمة: بشير عصمت، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 75.

[2]- محمد عابد الجابري،مرجع سابق، ص 143.

[3]- علي الوردي، **" لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث"** ،مرجع سابق، ص 218.

ثالثا: البُنى الهجينة.

هي البنى المختلطة تجمع بين العناصر التقليدية والحديثة في النظام السياسي وهي كتالي :

- أولا هي مزيج بين الديمقراطية والسلطوية، حيث توجد مؤسسات ديمقراطية ولكنها مُقيّدة.

مثال على ذلك : بعض الأنظمة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تتبنى الانتخابات دون تداول فعلي للسلطة[1]

المطلب الخامس : مراحل تطور البنى الاجتماعية السياسية .

تمثل البُنى الإجتماعية السياسية الإطار العام الذي ينظم العلاقات بين الأفراد، الجماعات، والسلطة السياسية في المجتمع، حيث شهدت هذه البُنى تطورًا كبيرًا عبر العصور، متأثرة بالعوامل الإقتصادية، الثقافية، والتاريخية، يهدف هذا الجانب إلى دراسة مراحل تطور هذه البُنى وهي كتالي :

أولا: البُنى التقليدية (القبلية والإقطاعية)

وهي متنوعة من بينها :

- أولا العشيرة والوراثة حيث إعتمدت على الولاءات العشائرية والسلطة الوراثية.
- ثانيا القبيلة والإقطاعية حيث تركزت السلطة في يد زعماء القبائل والإقطاعيين، مثال على ذلك: المجتمعات العربية في فترة ما قبل الإسلام.[2]

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، **" الدولة والمجتمع في الوطن العربي"** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 97.

[2]- هشام شرابي، **" البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر"** ، بيروت: دار الطليعة،ط1، 1993، ص 89.

ثانيا: البُنى المركزية (الدولة القومية الحديثة)

وهي متنوعة من بينها :

- أولا الدولة الوطنية حيث تطور مفهوم الدولة الوطنية مع صعود الدولة الحديثة.
- ثانيا المركزية حيث نشأت المؤسسات المركزية مثل الجيش والإدارة البيروقراطية.
- مثال: الدولة العثمانية والدول القومية الأوروبية بعد القرن السادس عشر[1]

ثالثا: البُنى الصناعية والليبرالية

وهي متنوعة من بينها :

- أولا تأثرت بالثورة الصناعية، مما أدى إلى صعود الطبقة الوسطى.
- ثانيا إنتشار الديمقراطية التمثيلية وحقوق الإنسان.
- مثال: أوروبا الغربية بعد الثورة الفرنسية[2]

رابعا: البُنى الاجتماعية السياسية المعاصرة

وهي متنوعة من بينها :

- تطور نظم الحكم الديمقراطي مع انتشار التكنولوجيا والعولمة.
- تأثير وسائل الإعلام الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي على الحركات السياسية.
- مثال: ثورات الربيع العربي وتأثيراتها على الأنظمة السياسية[3].

---

[1]- برهان غليون، **" إغتيال العقل"** ، بيروت: المركز الثقافي العربي،ط1، 1995، ص 120.

[2]- صموئيل هنتنغتون، **" التغير السياسي في المجتمعات المتغيرة"** ،مرجع سابق، ص 75.

[3]- نزيه الأيوبي، **" تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 212.

شهدت هذه البُنى الإجتماعية السياسية تغيرات كبيرة من النظم التقليدية إلى الأنظمة الحديثة المعقدة، متأثرة بالعوامل الاقتصادية مثل تطور الرأسمالية وتوزيع الثروة، والثقافية مثل انتشار الفكر القومي وتأثيره على تشكيل الدول الإجتماعية، والتكنولوجية مثل الإعلام الرقمي ودوره في تشكيل الرأي العام، والتاريخية كالحروب والثورات وتأثيرها في تغيير الأنظمة السياسية ، كل هذه التحولات لم تكن دائمًا سلسة، إذ أدت في بعض الأحيان إلى صراعات سياسية وإجتماعية، ومع إستمرار العولمة والثورة الرقمية ستظل البُنى الإجتماعية السياسية في تطور دائم مما يستدعي مزيدًا من البحث والدراسة لفهم ديناميكيات هذا التطور وتأثيراته المستقبلية.

كخلاصة عامة تشكل البنى الإجتماعية السياسية أساس النظام السياسي في أي مجتمع، حيث تؤثر في إستقراره وتطوره ومن خلال دراسة هذه البنى، يمكن فهم آليات عمل الأنظمة السياسية وتحديد سبل تحقيق المشاركة الفعالة والتوازن بين القوى الإجتماعية المختلفة لتحقيق تنمية سياسية مستدامة.

المبحث الخامس : الفعل أو العمل السياسي.

يُعد الفعل والعمل السياسي من المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، حيث يشيران إلى مختلف الأنشطة الهادفة إلى التأثير على القرارات السياسية وصنع السياسات العامة، الفعل السياسي يتميز بالعفوية وقد يكون فرديًا أو جماعيًا، بينما العمل السياسي يتسم بالتنظيم والإستدامة من خلال الأحزاب، النقابات، أو الحركات السياسية في الجزائر والدول العربية، شهد هذان المفهومان تطورات بارزة، خاصة مع الحركات الإحتجاجية والتغيرات السياسية الأخيرة.

المطلب الأول: تعريف الفعل السياسي وأنواعه

يعتبر الفعل السياسي أداة مهمة في التأثير على المشهد السياسي ، حيث لعب دورًا رئيسيًا في العديد من التحولات التاريخية للأنظمة السياسية ورغم التحديات لا

يزال الفعل السياسي يشكل ركيزة أساسية في الدفع نحو المزيد من الإصلاحات الديمقراطية وتحقيق تطلعات الشعب.

أولا: تعريف الفعل السياسي

الفعل السياسي يشير إلى الأنشطة السياسية التي تهدف إلى التأثير على السياسات العامة أو النظام السياسي، سواء أكانت عبر الإحتجاجات، التظاهرات، العصيان المدني، أو حتى التصويت في الانتخابات، حيث يتميز الفعل السياسي بأنه قد يكون عفويًا وغير منظم، وقد يكون ناتجًا عن إستجابة فورية لأحداث سياسية أو إجتماعية[1].

ثانيا: أنواع الفعل السياسي

من بين أنواع الفعل السياسي :

- **أولا الفعل السياسي العفوي:**وهو النشاط السياسي غير المخطط له والذي ينشأ كرد فعل على حدث معين، مثل التظاهرات الشعبية المفاجئة.
- **ثانيا الفعل السياسي المنظم:**يشمل الأنشطة المخطط لها التي تقودها الأحزاب السياسية، النقابات، أو الحركات الإجتماعية بهدف تحقيق أهداف سياسية محددة.
- **ثالثا الفعل السياسي الفردي:**عندما يقوم فرد واحد بتصرف سياسي له تأثير واسع، مثل خطاب إحتجاجي أو تقديم التماس رسمي.
- **رابعا الفعل السياسي الجماعي:**عندما تتحرك مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف سياسية معينة، مثل المظاهرات والمسيرات الإحتجاجية[2] .

[1]- عبد القادر دليو،**"مدخل إلى العلوم السياسية"**، الجزائر: دار الحكمة،ط2015،2،ص112.

[2]- محمد شرفي،" **علم السياسة والنظم السياسية"**،الجزائر: دار الفجر،ط1 ،2016،ص87.

ثالثا : من بين أمثلة على الفعل السياسي في الجزائر والدول العربية.

1- الثورة الجزائرية(1954-1962) : يعد الفعل السياسي خلال الثورة الجزائرية من أبرز الأمثلة على الفعل السياسي الجماعي، حيث تمثل في التمرد المسلح ضد الإستعمار الفرنسي، المظاهرات السلمية، والتعبئة الشعبية، وأيضا مظاهرات 11 ديسمبر 1960 شكلت فعلًا سياسيًا جماهيريًا ساهم في حشد الدعم الدولي لإستقلال الجزائر[1].

2- أحداث أكتوبر 1988:حيث شهدت الجزائر في أكتوبر 1988 إحتجاجات شعبية واسعة ضد النظام الحاكم بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، أدى الفعل السياسي للمتظاهرين إلى إصلاحات دستورية كبيرة، منها إقرار التعددية الحزبية وإجراء أول إنتخابات تعددية في 1991، حيث كانت بمثابة أول توحل ديمقراطي في الجزائر[2].

3-حراك الجزائر:(2019) خرج الملايين من الجزائريين في مظاهرات سلمية للمطالبة برحيل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مما أدى إلى إستقالته، وهو أحد أبرز أشكال الفعل السياسي الحديث في الجزائر وهو الحراك الشعبي الذي إندلع في فبراير 2019، أدى هذا الحراك إلى إستقالة الرئيس وإطلاق إصلاحات دستورية جديدة[3]،

4-الثورة التونسية:(2011) بدأت كفعل سياسي فردي عندما أضرم محمد البوعزيزي النار في نفسه، مما أدى إلى إحتجاجات واسعة أسقطت نظام بن علي.

---

[1]- محمد حربي،" **الثورة الجزائرية والفعل السياسي**"، الجزائر: دار القصبة،ط2 ،2005،ص144.

[2]- ناصر جابي، "**الجزائر : الديمقراطية المجهضة**"، الجزائر: دار النشر الجامعي،ط2012،1،ص210.

[3]- عبد العالي رزاقي،" **الحراك الشعبي في الجزائر: الخلفيات والتحديات**"،الجزائر: دار المعرفة،اط1 ،2021،ص178.

5-الإحتجاجات اللبنانية:(2019) إندلعت إحتجاجات شعبية ضد الفساد وسوء الأوضاع الإقتصادية، مما أدى إلى إستقالة الحكومة[1]، أثبت الفعل السياسي في الجزائر أنه يمكن أن يكون قوة محركة للتغيير السياسي، فمنذ الاستقلال شكلت الإحتجاجات والمظاهرات أداة ضغط على الحكومات المتعاقبة، مما أدى إلى إصلاحات سياسية ودستورية مستمرة، ورغم التحديات التي تواجه الحركات السياسية في البلاد يظل الفعل السياسي عنصرًا أساسيًا في الحياة السياسية الجزائرية.

المطلب الثاني: مفهوم العمل السياسي.

يعد العمل السياسي أحد المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، وهو يشير إلى الأنشطة التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات من أجل التأثير على القرارات السياسية أو تحقيق مصالح معينة داخل الدولة.

أولا: تعريف العمل السياسي.

العمل السياسي هو النشاط المنظم الذي تقوم به الأحزاب، النقابات، أو الحركات الإجتماعية بهدف التأثير في السياسات العامة وتحقيق أهداف سياسية معينة، يتميز العمل السياسي بالإستمرارية والتخطيط، ويشمل الحملات الإنتخابية، الإصلاحات السياسية، وتكوين التحالفات[2].

ثانيا: أنواع العمل السياسي.

1- العمل السياسي الحزبي:يشمل الأنشطة التي تمارسها الأحزاب السياسية بهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير على السياسات العامة في الجزائر مثلا لعبت جبهة التحرير الوطني FLN دورًا محوريًا منذ الإستقلال في رسم السياسات العامة وإدارة الدولة[3]

[1]- محمد حربي،"**الثورات العربية والفعل السياسي**"،مصر: دار النهضة العربية،ط1 ،2020،ص220.

[2]- عبد العالي رزاقي،" **النظم السياسية والمؤسسات الدستورية**"، الجزائر: دار هومة،ط3 ،2016،ص134.

[3]- محمد لعقاب،" **الأحزاب السياسية في الجزائر: النشأة والتطور**"، الجزائر: دار النخبة،اط1 ،2020،ص210.

2- العمل السياسي النقابي:تمارسه النقابات العمالية والمهنية بهدف الدفاع عن حقوق العمال وتحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية، ومن أبرز الأمثلة في الجزائر، الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA الذي لعب دورًا بارزًا في التأثير على السياسات الإقتصادية والإجتماعية للدولة[1]

3- العمل السياسي عبر المجتمع المدني:تقوم به الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى التأثير على السياسات العامة من خلال الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، البيئة، والعدالة الإجتماعية. في الجزائر، لعبت بعض الجمعيات مثل رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان دورًا بارزًا في كشف التجاوزات السياسية ودعم الديمقراطية[2]

ثالثا: من بين أمثلة على العمل السياسي في الجزائر والدول العربية.

- **مثل الإصلاحات الدستورية في الجزائر:(2020)** حيث أجرت الجزائر إستفتاءً دستوريًا أُقرّت بموجبه تعديلات لتعزيز الديمقراطية والحد من سلطات الرئيس.
- **أيضا نشاط الأحزاب السياسية في تونس بعد الثورة:**أدى التعدد الحزبي إلى تشكيل حكومات إئتلافية بعد سقوط نظام بن علي عام 2011.
- **أيضا الإصلاحات السياسية في المغرب:(2011)** حيث إستجاب الملك محمد السادس لمطالب الحراك الشعبي بتعديلات دستورية منحت البرلمان سلطات أوسع[3].

[1]- رشيد تلمساني،" **الحركات النقابية ودورها في التغيير السياسي**"، الجزائر: دار الفجر،ط1 ،2017،ص132.

[2]- سمير بوعزيز،" **المجتمع المدني والتحولات السياسية**"، الجزائر: دار الفجر،ط2019،2،ص167.

[3]- أحمد عظيمي،" **التحولات السياسية في العالم العربي**"، لبنان: دار الفكر العربي،الطبعة الثانية،2021،ص178.

يعد العمل السياسي أداة أساسية في تشكيل مستقبل النظام السياسي، حيث لعب دورًا كبيرًا في مراحل مختلفة لكل الأنظمة السياسية، و رغم التحديات يظل العمل السياسي وسيلة مهمة لتعزيز الديمقراطية وإحداث التغيير في الأنظمة السياسية .

المطلب الثالث: العلاقة بين الفعل والعمل السياسي.

أولا : العلاقة بينهما.

على الرغم من الاختلافات بين الفعل والعمل السياسي، إلا أن هناك تفاعلًا بينهما، حيث أن الفعل السياسي العفوي يمكن أن يتحول إلى عمل سياسي منظم من خلال الأحزاب والنقابات، والعكس صحيح عندما تؤدي الأزمات السياسية إلى إحتجاجات غير منظمة،ومن بين أمثلة على ذلك :

- **هناك مصر:(2011)** حيث بدأ التغيير بفعل سياسي من خلال إحتجاجات ميدان التحرير، ثم تحول إلى عمل سياسي عبر الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية.
- **أيضا السودان:(2019-2021)** تحولت الإحتجاجات الشعبية إلى عمل سياسي بعد تشكيل حكومة إنتقالية بمشاركة القوى المدنية والعسكرية.[1]

ثانيا: تحديات الفعل والعمل السياسي في الجزائر والدول العربية.

أولا : **القيود السياسية:** تعاني العديد من الدول العربية من قيود سياسية تمنع المواطنين من ممارسة الفعل والعمل السياسي بحرية، مثل التضييق على الحريات العامة، وغياب الديمقراطية الحقيقية.[2]

[1]- نور الدين ميلودي،" **الحركات الاجتماعية في العالم العربي"**، الجزائر: دار الوعي،الطبعة الأولى،2020،ص201.

[2]- سمير بوعزيز، **المجتمع المدني والتحولات السياسية"**،مرجع سابق،ص99.

ثالثا: ضعف المجتمع المدني

يواجه المجتمع المدني العربي تحديات كبيرة، مثل قلة الاستقلالية وضعف التمويل، مما يعيق دوره في تعزيز العمل السياسي المنظم.[1]

ختاما، يُعد الفعل والعمل السياسي عنصرين أساسيين في تشكيل المشهد السياسي في الجزائر والدول العربية. في حين أن الفعل السياسي غالبًا ما يبدأ كرد فعل شعبي عفوي على الأوضاع السياسية والاجتماعية، فإن العمل السياسي يمثل استمرارية لهذا الفعل من خلال الهياكل الحزبية والنقابية. رغم التحديات، فإن تطور الوعي السياسي في المجتمعات العربية يشير إلى إمكانية تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في المستقبل...

المبحث السادس: أثر الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية.

تعتبر الأنساق الفرعية الإجتماعية أحد العناصر الأساسية التي تؤثر على العملية السياسية في المجتمعات المعاصرة، حيث تشكل الجماعات الإجتماعية المختلفة مثل القبائل، الطوائف، والنقابات أدواتٍ فاعلة في صنع القرار السياسي ويؤدي التفاعل بين هذه الأنساق والدولة إلى تشكيل منظومات سياسية متنوعة تختلف بحسب طبيعة المجتمع ومدى قوة مؤسساته السياسية[2].

كما أن مفهوم الأنساق الفرعية الإجتماعية هي عبارة مجموعات ذات هوية إجتماعية محددة داخل المجتمع، تتألف من فئات أو تجمعات تستند إلى أسس ثقافية، دينية، عرقية، أو إقتصادية هذه الأنساق تؤثر على السياسة من خلال تشكيل الأحزاب، ممارسة الضغوط على صناع القرار، والمشاركة في الانتخابات[3]

---

[1]- رشيد تلمساني، **"الحركات النقابية ودورها في التغيير السياسي"**،مرجع سابق، ،ص155.

[2]-محمد علي، **"التأثير الاجتماعي على السياسة"**، الجزائر:**مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 12، 2020، ص 45.

[3]-سامي حسن، **"الأطر الاجتماعية والسياسية"**، العراق، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 5، 2019، ص 33.

المطلب الأول: أثر الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية من ناحية "الدين والثقافة"

أولا: الدين كعامل مؤثر في السياسة

يشكل الدين أحد الأنساق الفرعية الأكثر تأثيرًا في العملية السياسية، حيث تعتمد العديد من الدول على المرجعيات الدينية في التشريع وصياغة القوانين. كما أن الأحزاب ذات الطابع الديني تساهم في تشكيل الحكومات، مما يعزز دور الدين في توجيه الرأي العام السياسي[1].

كما يشكل الدين أحد الأنساق الفرعية الأكثر تأثيرًا في السياسة، حيث يلعب دورًا في تشكيل الشرعية السياسية وتوجيه الخطاب السياسي وتحديد علاقة الدولة بالمجتمع، في بعض المجتمعات يكون الدين عامل إستقرار سياسي، بينما في مجتمعات أخرى قد يكون مصدرًا للصراعات والتوترات حيث تؤثر المؤسسات الدينية والجماعات الدينية في صنع القرار السياسي، سواء عبر التأثير المباشر في السلطة أو من خلال الحركات الاجتماعية الدينية.[2]

ثانيا: تأثير الجماعات الدينية في تشكيل القرار السياسي

تؤدي الجماعات الدينية دورًا أساسيًا في التأثير على القرار السياسي من خلال المشاركة في الانتخابات، وتوجيه الناخبين، وتقديم رؤى دينية حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية. كما أنبعض الجماعات تمارس ضغوطًا سياسية لتحقيق مطالبها داخل الدولة.[3]

---

[1]-يوسف القاضي، **"الدين والسياسة في العالم العربي"**، مصر: دار النهضة، ط3، 2017، ص 45.

[2]-علي الوردي، **"دين وسياسة في المجتمع العربي"**، العراق: دار الجمل، ط2، 2001، ص 67

[3]-أحمد زكريا، **"الإسلام والسياسة"**، الأردن: دار النشر الأكاديمي، ط2، 2020، ص 88.

ثالثا: الثقافة السياسية وأثرها على السلوك الانتخابي

تعكس الثقافة السياسية اتجاهات المجتمع نحو الديمقراطية، المشاركة السياسية، واحترام الحقوق السياسية. فالثقافة السائدة في مجتمع ما تحدد طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، وتساهم في تشكيل التوجهات السياسية للأفراد والجماعات.[1]

رابعا: الهوية الثقافية وتأثيرها على السياسات العامة

تلعب الهوية الثقافية دورًا في تحديد سياسات الدول تجاه الأقليات، التعليم، والإعلام. فكلما كانت الهوية الثقافية متماسكة، انعكس ذلك على استقرار الدولة وسياساتها، بينما يؤدي التنوع الثقافي غير المدروس إلى نزاعات سياسية.[2]

كما تعد الثقافة عنصرًا حاسمًا في توجيه السلوك السياسي وتحديد طبيعة المشاركة السياسية، فالقيم الثقافية تؤثر في مدى تقبل الأفراد للممارسات الديمقراطية، ومدى دعمهم لمفاهيم مثل الحرية والمساواة والعدالة،كما أن الثقافة السياسية تختلف بين المجتمعات التقليدية والحديثة حيث تسود في المجتمعات التقليدية قيم الطاعة والانصياع، بينما تعزز المجتمعات الحديثة قيم المشاركة والتمكين السياسي.[3]

خامسا: تأثير وسائل الإعلام في نشر الثقافة السياسية

تلعب وسائل الإعلام الحديثة دورًا رئيسيًا في نشر الثقافة السياسية، حيث تؤثر في وعي الأفراد، وتساعد في تشكيل الرأي العام. وتساهم المنصات الإعلامية في نشر الأفكار الدينية والسياسية، مما يزيد من التفاعل السياسي للمجتمعات.[4]

---

[1]-فؤاد سالم، **"الثقافة السياسية والتغير الاجتماعي"**، تونس: دار الفكر الحديث، ط1، 2018، ص 75.

[2]-محمود عبد الكريم، **"الهوية الثقافية وصناعة القرار"**، لبنان:دار المعرفة، ط2، 2016، ص 102.

[3]-صامويل هنتنغتون، **"صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي"**، الولايات المتحدة: دار سيمون وشوستر، ط3، 1996، ص 89

[4]-ناصر البكري، **"الإعلام والسياسة في العصر الرقمي"**، الإمارات: دار الجيل، ط1، 2021، ص 130.

سادسا: دور القبيلة والطائفة في العملية السياسية

تلعب القبائل والطوائف الدينية أدوارًا محورية في المشهد السياسي، خاصة في الدول التي تعتمد على البنية الاجتماعية التقليدية، حيث تتداخل هذه الأنساق مع الأحزاب السياسية وتؤثر في الانتخابات والتحالفات السياسية، كما يمكن أن تؤدي إلى النزاعات السياسية في بعض الدول التي تعاني من ضعف الدولة المركزية[1]

إن تأثير الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية من ناحية الدين والثقافة يظهر في مختلف جوانب الحياة السياسية، سواء من خلال التشريع، الإنتخابات، أو تشكيل الرأي العام، فالدين يمثل قوة توجيهية بينما تعمل الثقافة على تحديد أنماط التفاعل السياسي داخل المجتمعات.

المطلب الثاني: أثر الأنساق الفرعية الاجتماعية على العملية السياسية من ناحية "الطبقة والنخبة"

تلعب الأنساق الفرعية الإجتماعية، وبالأخص الطبقة والنخبة، دورًا جوهريًا في تشكيل العملية السياسية، فالطبقات الإجتماعية تحدد أنماط المشاركة السياسية، بينما تملك النخبة القدرة على توجيه وصياغة السياسات العامة ويؤثر التفاعل بينهما على إستقرار النظام السياسي ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية.

أولا: دور الطبقة الإجتماعية في التأثير على السياسة

تعتمد العملية السياسية على الطبقات الاجتماعية، حيث تمتلك الطبقات العليا القدرة على التأثير في القرارات السياسية عبر التمويل والدعم، في حين تواجه الطبقات الدنيا تحديات تتعلق بتمثيلها السياسي وصنع القرار.[2]

---

[1]-عبد الله محمود، **"القبيلة والسياسة: تأثير متبادل"**، المغرب، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 7، 2021، ص 58.

[2]-جلال عبد الحميد، **"الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية"** ،لبنان:دار النهضة العربية، ط1، 2019، ص 42.

كما تلعب الطبقة الإجتماعية دورًا رئيسيًا في تحديد ملامح النظام السياسي ومستوى المشاركة السياسية ففي الدول العربية تُعد الفجوة الطبقية عاملاً مؤثرًا في تشكيل التوجهات السياسية والإنتماءات الحزبية، حيث يميل أبناء الطبقات الوسطى والعليا إلى الإنخراط في السياسة بصورة أكثر فاعلية من أبناء الطبقات الفقيرة، كما تعكس الحركات الإجتماعية والنقابية مطالب الفئات المهمشة، مما يسهم في إحداث تغييرات سياسية.[1]

ثانيا: تأثير النخبة السياسية على صنع القرار

تتكون النخبة السياسية من مجموعة محددة من الأفراد الذين يمتلكون السلطة والقدرة على التأثير في توجيه السياسات العامة. وغالبًا ما يكون لهذه النخبة نفوذ واسع على المؤسسات الحكومية والتشريعات.[2]

كما تُعد النخبة السياسية من الفاعلين الأساسيين في صياغة توجهات الدولة وسياساتها، حيث تحتكر السلطة وتؤثر في توزيع الموارد في العديد من الدول العربية، تلعب النخب الحاكمة، سواء كانت عسكرية أو إقتصادية أو دينية دورًا مركزيًا في تشكيل المشهد السياسي، وغالبًا ما تستخدم وسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية لتعزيز نفوذها وضمان استمرارية سلطتها.[3]

---

[1]-حليم بركات،"**الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي**"،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1985، ص 132

[2]-سامي مصطفى، "**النخبة والسياسة: دراسة تحليلية**"، الأردن: دار النشر الأكاديمي، ط3، 2018، ص 67.

[3]-شفيق الغبرا، "**النخب السياسية والتحولات في العالم العربي**"، الكويت: دار الساقي، ط2، 2009، ص 87

ثالثا: العلاقة بين الطبقة الاقتصادية والمشاركة السياسية

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا كبيرًا في مدى مشاركة الطبقات المختلفة في الانتخابات والاحتجاجات السياسية، حيث يميل الأفراد من الطبقات الغنية إلى المشاركة الفعالة مقارنة بالطبقات الفقيرة التي قد تعاني من التهميش السياسي.[1]

رابعا: دور النخبة المثقفة في تشكيل الوعي السياسي

تلعب النخبة المثقفة دورًا رئيسيًا في نشر الوعي السياسي عبر وسائل الإعلام والتعليم، حيث تسهم في توجيه الرأي العام وتعزيز المشاركة السياسية بين مختلف فئات المجتمع.[2]

خامسا: العلاقة بين الطبقة والنخبة في العملية السياسية

تتقاطع الطبقة الاجتماعية والنخبة السياسية في التأثير على بنية السلطة، حيث تتشكل معظم النخب السياسية من الطبقات العليا، مما يؤدي إلى سيطرة هذه الفئات على آليات الحكم. وفي ظل التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية، برزت محاولات لإعادة توزيع النفوذ السياسي من خلال الحركات الإصلاحية والثورات الشعبي[3].

يتضح أن كلًا من الطبقة الاجتماعية والنخبة يمثلان عنصرين رئيسيين في العملية السياسية، حيث تؤثر الطبقة على مدى المشاركة السياسية، بينما تملك النخبة القدرة على صياغة السياسات والتحكم في مسارات الحكم. وتستمر هذه العلاقة بالتطور وفقًا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم.

---

[1]-نور الدين حسن، **"الاقتصاد والسياسة في المجتمعات الحديثة"**، المغرب: دار الأفق الجديد، ط1، 2021، ص 85.

[2]-فؤاد كمال، **"المثقفون والسياسة: بين التأثير والاستقلالية"**، تونس: دار الفكر الحديث، ط 2، 2017، ص 112.

[3]-عزمي بشارة، **"المجتمع والدولة في المشرق العربي"**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2018، ص 211

المطلب الثالث: أثر الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية من ناحيةالنوع الإجتماعي و دور المرأة

يعد النوع الإجتماعي أحد الأنساق الفرعية الإجتماعية التي تؤثر على العملية السياسية، حيث تلعب المرأة دورًا حيويًا في تشكيل السياسات العامة والمشاركة السياسية، وعلى الرغم من التقدم الحاصل في تمكين المرأة سياسيًا، لا تزال هناك تحديات تعيق مشاركتها الفعالة في بعض المجتمعات.

أولا: مفهوم النوع الاجتماعي وتأثيره على العملية السياسية

يؤثر النوع الإجتماعي على توزيع الأدوار السياسية داخل المجتمع، حيث تتحدد الفرص المتاحة للرجال والنساء بناءً على الأعراف والتقاليد السائدة، وقد أدى هذا التأثير إلى تفاوت في مستويات التمثيل السياسي بين الجنسين.[1]

ثانيا: المرأة في الأنظمة السياسية الحديث

مع تطور الأنظمة الديمقراطية، حصلت المرأة على المزيد من الحقوق السياسية، مثل الحق في التصويت والترشح للمناصب الحكومية. ومع ذلك، لا تزال بعض الدول تعاني من ضعف تمثيل النساء في مراكز صنع القرار.[2]

ثالثا: العوامل الإجتماعية والثقافية المؤثرة على دور المرأة السياسي

تؤثر العوامل الثقافية والتقاليد الاجتماعية على مدى قبول المرأة في المشهد السياسي، حيث تعاني بعض المجتمعات من قيود اجتماعية تحد من فرص النساء في الوصول إلى المناصب القيادية.[3]

---

[1]-فاطمة الزهراء محمود، **"الجندر والمشاركة السياسية"**، لبنان: دار النهضة العربية، ط2، 2018، ص 37.

[2]-ليلى كمال، **المرأة والسلطة السياسية**، المغرب: دار الأفق الجديد، ط3، 2019، ص 62.

[3]-هدى عبد الرحمن،**"الثقافة والمساواة بين الجنسين"**، الأردن: دار النشر الأكاديمي، ط1، 2021، ص 89.

رابعا: دور الحركات النسوية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

أسهمت الحركات النسوية في الدفع نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي، حيث لعبت دورًا بارزًا في الضغط من أجل إصدار قوانين تكفل حقوق المرأة في التمثيل السياسي واتخاذ القرار.[1]

يتضح أن النوع الاجتماعي يؤثر بشكل كبير على العملية السياسية، حيث تواجه المرأة تحديات عديدة في تحقيق المشاركة الفاعلة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق المساواة، لا يزال الطريق طويلًا لضمان تمثيل عادل للمرأة في السياسة على المستويين المحلي والدولي.

المطلب الرابع: أثر الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية من ناحية الأصول العرقية و الممارسة السياسية

تلعب الأصول العرقية دورًا حيويًا في تشكيل العملية السياسية داخل المجتمعات المتنوعة إثنيًا، حيث تؤثر على مدى المشاركة السياسية، وتحديد السياسات العامة، وتوزيع السلطة. يمكن أن يؤدي التنوع العرقي إلى تعزيز الديمقراطية والتعددية، لكنه قد يكون أيضًا مصدرًا للنزاعات السياسية والتهميش إذا لم تتم إدارته بشكل عادل.

أولا: تأثير الأصول العرقية على تشكيل الهوية السياسية.

تؤثر الهوية العرقية على تشكيل الانتماء السياسي للأفراد والجماعات، حيث تسعى بعض المجموعات العرقية إلى تعزيز تمثيلها السياسي من خلال الأحزاب والمنظمات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى سياسات تستند إلى العرق بدلاً من البرامج الأيديولوجية.[2]

[1]-منى زكي، **"الحركات النسوية والسياسة"**، تونس: دار الفكر الحديث، ط2، 2017، ص 115.

[2]-فؤاد كمال، **"المثقفون والسياسة: بين التأثير والاستقلالية"**،مرجع سابق، ص 30.

ثانيا:التهميش السياسي للأقليات العرقية

في العديد من الدول، تعاني بعض الجماعات العرقية من التهميش السياسي، حيث يتم استبعادها من عمليات صنع القرار أو يتم تقليل فرصها في الوصول إلى المناصب القيادية، مما قد يؤدي إلى صراعات اجتماعية وسياسية.[1]

ثالثا: التعددية العرقية والديمقراطية

يمكن أن يكون التنوع العرقي عنصرًا إيجابيًا يعزز الديمقراطية من خلال خلق بيئة تعددية تضمن تمثيل مختلف الفئات داخل المجتمع. ومع ذلك، فإن نجاح هذا النموذج يعتمد على وجود سياسات عادلة تضمن المساواة بين جميع الأعراق.[2]

رابعا: تأثير الصراعات العرقية على الاستقرار السياسي

عندما لا يتم التعامل مع التنوع العرقي بطريقة عادلة، قد ينشأ صراع سياسي يؤدي إلى عدم الاستقرار داخل الدولة، كما هو الحال في العديد من الدول التي شهدت نزاعات على السلطة بناءً على الانتماء العرقي.[3]

خامسا: السياسات الحكومية وإدارة التنوع العرقي في السياسة

تؤثر السياسات الحكومية في إدارة التنوع العرقي بشكل مباشر على الاستقرار السياسي، حيث تساهم بعض القوانين في تعزيز الدمج السياسي لجميع الفئات العرقية، بينما تؤدي سياسات التمييز إلى تهميش جماعات معينة وإثارة التوترات السياسية.[4]

---

[1]-سمير حسن، **"الأقليات والسلطة السياسية"**، المغرب: دار الأفق الجديد، ط3، 2018، ص 54.

[2]-ليلى محمود، **"التعددية والديمقراطية في المجتمعات المتنوعة"**: تونس، دار الفكر الحديث، ط2، 2017، ص 78.

[3]-هدى عبد الرحمن،**الثقافة والمساواة بين الجنسين"**،مرجع سابق،ص 102.

[4]-ناصر البكري، **"السياسات العرقية وإدارة الدولة"**، الإمارات: دار الجيل، ط1، 2019، ص 126.

يؤثر الانتماء العرقي بشكل كبير على العملية السياسية، حيث يمكن أن يكون عاملًا لتعزيز الديمقراطية أو مصدرًا للنزاعات السياسية. إن تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات المتنوعة عرقيًا يتطلب سياسات شاملة تضمن التمثيل العادل لكافة الفئات، وتعزز مبدأ المواطنة المتساوية دون تمييز عرقي.

المطلب الخامس: أثر الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية من ناحية الجندر .

يعد الجندر (النوع الاجتماعي) أحد الأنساق الفرعية الاجتماعية المؤثرة في العملية السياسية، حيث يؤثر في توزيع الأدوار والمسؤوليات السياسية بين الرجال والنساء. وقد شهدت العقود الأخيرة تطورات ملحوظة في تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، إلا أن الفجوات الجندرية لا تزال قائمة في العديد من المجتمعات.

أولا: مفهوم الجندر وتأثيره على السياسة

يُعرَّف الجندر على أنه مجموعة من الأدوار والتوقعات الاجتماعية المرتبطة بالرجال والنساء في المجتمع. ويؤثر هذا المفهوم على توزيع السلطة والنفوذ السياسي، حيث تميل الأنظمة التقليدية إلى منح الرجال فرصًا سياسية أوسع مقارنة بالنساء.[1]

ثانيا: الفجوة الجندرية في التمثيل السياسي

لا تزال النساء ممثلات تمثيلًا ناقصًا في المناصب السياسية العليا، إذ تواجهن عقبات مثل التمييز الاجتماعي، والقيود الثقافية، وعدم تكافؤ الفرص. وتعد الكوتا النسائية (نظام الحصص) أحد الحلول لتعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات التشريعية.[2]

---

[1]-فاطمة الزهراء محمود، **الجندر والمشاركة السياسية**، مرجع سابق، ص 37.

[2]-ليلى كمال، **المرأة والسلطة السياسية**، مرجع سابق، ص 62.

ثالثا:الجندر وصنع القرار السياسي

تلعب النساء دورًا مهمًا في صنع القرار السياسي، حيث أظهرت الأبحاث أن مشاركتهن تؤدي إلى سياسات أكثر شمولًا وعدالة اجتماعية. ومع ذلك، فإن عدد النساء اللواتي يصلن إلى مناصب صنع القرار لا يزال محدودًا مقارنة بالرجال.[1]

رابعا: دور الحركات النسوية في تعزيز المساواة الجندرية في السياسة

أسهمت الحركات النسوية في المطالبة بالمساواة الجندرية داخل الأنظمة السياسية، حيث لعبت دورًا رئيسيًا في تحقيق إصلاحات قانونية تعزز حقوق المرأة وتضمن تمثيلًا أوسع لها في العملية السياسية.[2]

خامسا: تأثير السياسات الحكومية على تحقيق المساواة الجندرية في السياسة

تلعب الحكومات دورًا كبيرًا في تعزيز أو تقييد المشاركة السياسية للمرأة، من خلال القوانين والتشريعات التي تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين. وتعد السياسات الداعمة لتمكين المرأة مؤشرًا على مدى التقدم في تحقيق المساواة الجندرية في السياسة[3]، من خلال هذا يتضح أن الجندر عامل حاسم في تشكيل العملية السياسية، حيث تؤثر الأدوار الإجتماعية والتقاليد على فرص المشاركة السياسية للنساء ورغم التقدم المحرز لا تزال هناك تحديات تتطلب جهودًا مستمرة لتحقيق تمثيل عادل للجميع في الحياة السياسية.

---

[1]-هدى عبد الرحمن، **الجندر وصنع السياسات العامة**، الأردن: دار النشر الأكاديمي، ط1، 2021، ص 89.

[2]-منى زكي، **"الحركات النسوية والتغيير السياسي"**،مرجع سابق، ص 115.

[3]-نادية عبد الكريم، **"السياسات الجندرية وتمكين المرأة سياسيًا"**، الإمارات: دار الجيل، ط1، 2019، ص 132

المبحث السابع : قضايا علم الإجتماع السياسي "قضايا سوسيولوجية"

أهم قضايا ومواضيع علم الإجتماع السياسي (الثقافة، الهوية، الرقابة الإجتماعية، السلطة، الصراع والحكم).

المطلب الأول: قضايا علم الإجتماع السياسي " الثقافة والهوية"

يعد علم الإجتماع السياسي فرعًا مهمًا من فروع علم الإجتماع، إذ يدرس التفاعل بين البنية الاجتماعية والأنظمة السياسية. ومن بين القضايا الأساسية التي يعالجها هذا المجال نجد مسألتي الثقافة والهوية، اللتين تلعبان دورًا حاسمًا في تشكيل العلاقات السياسية والاجتماعية. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذين المفهومين وتحليل تأثيرهما في الديناميات السياسية.[1]

أولا: الثقافة كمتغير سوسيولوجي في السياسة

تشير الثقافة إلى مجموعة القيم والمعتقدات والمعايير التي تشكل هوية المجتمع وتؤثر على سلوك الأفراد والجماعات داخله. تعتبر الثقافة عنصرًا رئيسيًا في تشكيل السياسات العامة، حيث يمكن أن تعزز أو تعرقل التحولات الديمقراطية. كما أن التنوع الثقافي في المجتمعات الحديثة يؤدي أحيانًا إلى التوترات الإجتماعية، خاصة عندتصادم الهويات الثقافية مع السياسات الوطنية.[2]

ثانيا: الهوية وتأثيرها في العلاقات السياسية

تعد الهوية أحد المفاهيم المركزية في علم الاجتماع السياسي، حيث تؤثر في تماسك المجتمع أو انقسامه وفقًا للخطوط العرقية، الدينية، أو الأيديولوجية[3]، تلعب الهوية دورًا مهمًا في تحديد الولاءات السياسية للأفراد والجماعات، وقد تكون

---

[1]-محمد العزاوي،"**الثقافة والسياسة في المجتمعات المتغيرة**"،العراق:**مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 12، 2020، ص 45.

[2]-نفس المرجع ،ص 45-46.

[3]-فاطمة الزهراء بوشعالة، "**الهوية السياسية في العصر الحديث**"، الجزائر: **مجلة الفكر السياسي**، العدد 5، 2018، ص 67.

عامل استقرار أو نزاع داخل الدولة. في السياقات متعددة الثقافات، قد تؤدي سياسات الهوية إلى تعزيز الاندماج أو تكريس التمييز.[1]

ثالثا: الثقافة والهوية في ظل العولمة

أثرت العولمة بشكل كبير على مفاهيم الثقافة والهوية، حيث أصبح الأفراد والجماعات يتأثرون بتدفقات المعلومات والأفكار القادمة من مختلف أنحاء العالم[2] أدى ذلك إلى ظهور هويات هجينة تتجاوز الحدود الوطنية، إلا أن هذا التغير لم يكن موحدًا، حيث قاومت بعض المجتمعات هذه التأثيرات من خلال إحياء الهويات المحلية وتعزيز القيم الثقافية التقليدية.[3]

تشكل الثقافة والهوية عناصر أساسية في علم الاجتماع السياسي، حيث تؤثر على الاستقرار السياسي والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات. في ظل التحولات المعاصرة، أصبح فهم هذه المتغيرات ضروريًا لصياغة سياسات تعزز التعايش السلمي والتنمية المستدامة[4]

المطلب الثاني: قضايا علم الاجتماع السياسي"الرقابة الاجتماعية والسلطة"

يعد علم الإجتماع السياسي أحد الفروع الأساسية لعلم الإجتماع، حيث يدرس العلاقات بين المجتمع والسلطة، وأثر المتغيرات الإجتماعية في الأنظمة السياسية، من بين القضايا المهمة في هذا المجال نجد الرقابة الإجتماعية والسلطة، اللتين تؤثران بشكل مباشر على تنظيم المجتمع وإستقراره.[5]

---

[1]-نفس المرجع، ص68.

[2]-سامي العلي، **"العولمة والتحديات الثقافية في المجتمعات النامية"**، مصر:**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 8، 2019، ص 34.

[3]-نفس المرجع، ص35.

[4]-فاطمة الزهراء بوشعالة، **"الهوية السياسية في العصر الحديث"**، مرجع سابق، ص68.

[5]-أحمد السعدي، **"الرقابة الاجتماعية بين الضبط والحرية"**،مصر:**مجلة الدراسات الاجتماعية**، لعدد 14، 2021،ص 32.

أولا: الرقابة الاجتماعية كأداة للتحكم الاجتماعي

تشير الرقابة الاجتماعية إلى مجموعة الآليات التي تستخدمها المجتمعات لتنظيم سلوك الأفراد والجماعات، سواء عبر القوانين الرسمية أو الأعراف غير الرسمية، حيث تلعب هذه الرقابة دورًا حاسمًا في الحفاظ على الإستقرار الاجتماعيلكنها قد تتحول أحيانًا إلى أداة قمعية عندما تستخدمها السلطة للحد من الحريات الفردية والجماعية.[1]

كما تمثل الرقابة الإجتماعية أحد الوسائل الأساسية التي تُستخدم لضبط السلوك الإجتماعي عبر القوانين والعادات والتقاليد والمؤسسات المختلفة[2]. وفي المجتمعات العربيةتلعب المؤسسات الدينية والتربوية والإعلامية دورًا هامًا في تشكيل القيم الإجتماعية ومراقبة الإمتثال للمعايير السائدة.[3]

ثانيا: السلطة وتأثيرها في المجتمع

تعد السلطة من المفاهيم المركزية في علم الإجتماع السياسي، حيث تشكل الأداة التي يتم من خلالها فرض القوانين وإتخاذ القرارات حيث تنقسم السلطة إلى أنماط مختلفة، مثل السلطة التقليدية، والبيروقراطية، والكارزمية، مما يؤثر على طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفي بعض الأنظمة قد تتحول السلطة إلى وسيلة للسيطرة المطلقة مما يؤدي إلى إختلال في التوازن الإجتماعي.[4]

---

[1]-نفس المرجع، ص33.

[2]-عبد الرحمن عيسوي، **"علم الإجتماع السياسي"**، مصر: دار الفكر العربي، ط2، 2003، ص 145

[3]-أحمد السعدي، **"الرقابة الاجتماعية بين الضبط والحرية"**، مرجع سابق، ص33.

[4]-ليلى الكيلاني،**"تأثير السلطة على الحراك الإجتماعي"**، المغرب، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 7، 2019، ص 56.

كما تتحكم السلطة السياسية في توجيه الأفراد والجماعات وفقًا لمصالح النظام السياسي القائم وفي الدول العربية، تلعب الأنظمة الحاكمة والأحزاب السياسية دورًا محوريًا في تشكيل السياسات وضبط الأوضاع الإجتماعية والسياسية.[1]

ثالثا: العلاقة بين الرقابة الاجتماعية والسلطة

تتداخل الرقابة الإجتماعية والسلطة بشكل وثيق، حيث تعتمد الأنظمة السياسية على آليات الرقابة لضبط المجتمع، في حين تسعى الجماعات الإجتماعية إلى مقاومة بعض أشكال الرقابة التي تحد من حريتها وفي المجتمعات الديمقراطية يتم تحقيق التوازن بين الرقابة والحرية من خلال مؤسسات المجتمع المدني والقوانين العادلة، بينما في الأنظمة السلطوية تتحول الرقابة إلى أداة للسيطرة المطلقة.[2]

كما تعمل السلطة على تعزيز الرقابة الإجتماعية عبر أدوات مثل القوانين، والشرطة، والقضاء، كما تعتمد على الأيديولوجيا والثقافة السياسية لترسيخ شرعيتها، من جهة أخرى يمكن أن تؤدي الرقابة الإجتماعية إلى الحد من تجاوزات السلطة خاصة في المجتمعات التي تشهد مستويات عالية من الوعي المدني.[3]

إذن تلعب الرقابة الاجتماعية والسلطة دورًا حاسمًا في تنظيم المجتمعات وضبط التفاعلات السياسية. ومع ذلك، فإن الإفراط في استخدام أدوات الرقابة قد يؤدي إلى قمع الحريات، مما يبرز الحاجة إلى التوازن بين الحفاظ على الاستقرار وضمان الحقوق الفردية والجماعية.[4]

---

[1]-حسين فهيم، **"السلطة والمجتمع"**، لبنان: دار النهضة العربية، ط1، 1997، ص 89.

[2]-سامي الجابري، **"التوازن بين الرقابة والحرية في الأنظمة السياسية"**، العراق:**مجلة العلوم السياسية**، العدد 10، 2020، ص 75.

[3]-نزيه الأيوبي، **"الدولة المركزية في الوطن العربي"**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1995، ص 211

[4]-سامي الجابري، **"التوازن بين الرقابة والحرية في الأنظمة السياسية"**، مرجع سابق، ص76.

المطلب الثالث: قضايا علم الاجتماع السياسي "الصراع والحكم"

يعد علم الإجتماع السياسي أحد الحقول المهمة التي تدرس العلاقة بين البنية الإجتماعية والنظام السياسي، ومن أبرز القضايا التي يركز عليها هذا المجال الصراع والحكم، حيث يؤثر الصراع الإجتماعي في إستقرار المجتمعات، بينما تحدد أنماط الحكم طبيعة العلاقة بين السلطة والمواطنين.

أولا: الصراع كعامل مؤثر في الحياة السياسية

يعد الصراع أحد المحركات الرئيسية للتغيير الاجتماعي والسياسي، إذ يعبر عن التناقضات داخل المجتمع، سواء كانت ذات طابع اقتصادي، اجتماعي، أو ثقافي. قد يكون الصراع بناءً عندما يؤدي إلى تطور سياسي واجتماعي، لكنه قد يتحول إلى مصدر لعدم الاستقرار في حال تصاعده إلى مستويات عنيفة. وتلعب النخب السياسية دورًا محوريًا في إدارة الصراع عبر سياسات الاحتواء والتفاوض.[1]

كما يُعدّ الصراع السياسي جزءًا من التفاعلات الإجتماعية التي تؤثر في بنية السلطة، إذ يتجلى في المنافسة على الموارد والنفوذ بين مختلف الفاعلين السياسيين[2]. وفي العالم العربي يظهر الصراع في شكل نزاعات بين النخب الحاكمة والمعارضة، أو بين الجماعات الإثنية والطائفية، مما يؤثر على إستقرار الأنظمة السياسية.[3]

ثانيا: الحكم وآلياته في المجتمعات المعاصرة

يشير الحكم إلى الطرق والآليات التي تُمارس بها السلطة في المجتمعات، ويتنوع بين أنظمة ديمقراطية، شمولية، وهجينة و تؤثر طبيعة الحكم على درجة

---

[1]-عبد الرحمن الطيب، **"الصراع الاجتماعي وأثره في الاستقرار السياسي"**، السودان:**مجلة العلوم السياسية**، العدد 15، 2021، ص 42.

[2]- حليم بركات، **"الهيمنة والصراع في المجتمعات العربية"**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 1993، ص 132

[3]-نفس المرجع ، ص133.

المشاركة السياسية والإستقرار الإجتماعي، حيث تتيح الأنظمة الديمقراطية آليات مساءلة فعالة، بينما تميل الأنظمة السلطوية إلى التحكم المركزي وتعد العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني مؤشرًا مهمًا على مدى فعالية الحكم.[1]

كما يتمحور الحكم حول آليات صنع القرار وتنفيذه داخل الدولة حيث تختلف أنظمة الحكم بين الديمقراطية والسلطوية في الدول العربية، يعتمد الحكم على مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لضبط التوازن بين القوى السياسية والإجتماعية، كما تتأثر آليات الحكم بطبيعة الصراع السياسي القائم.[2]

ثالثا: العلاقة بين الصراع والحكم

يتداخل الصراع مع أنماط الحكم بشكل وثيق، حيث تسعى الأنظمة السياسية إلى ضبط التوترات الاجتماعية من خلال القوانين والمؤسسات. في الأنظمة الديمقراطية، يتم استيعاب الصراعات عبر الحوار والمؤسسات المنتخبة، بينما في الأنظمة السلطوية، غالبًا ما يتم قمع الصراعات عبر أدوات الدولة الأمنية. تعتمد استدامة الحكم على قدرة النظام السياسي على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.[3]

يؤثر الصراع والحكم بشكل كبير على استقرار المجتمعات وتطورها السياسي. وبينما يمكن أن يكون الصراع محركًا للإصلاح والتغيير، فإنه قد يتحول إلى عامل هدم في غياب أنظمة حكم فعالة تتيح آليات لإدارته. لذا، فإن تحقيق التوازن بين الاستقرار والانفتاح السياسي يمثل تحديًا رئيسيًا للأنظمة المعاصرة.

---

[1]-فاطمة الناصري، **"أنماط الحكم وأثرها في التنمية السياسية"**،المغرب:**مجلة الفكر السياسي**، العدد 8، 2020، ص 58.

[2]نزيه الأيوبي، **"الدولة السلطوية في الوطن العربي"**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 1999، ص 87

[3]-سالم الكعبي، **"إدارة الصراع في الأنظمة السياسية المختلفة"**، العراق: **مجلة الدراسات الاجتماعية**، العدد 12، 2019، ص 74.

الخاتمة :

يؤكد علم الاجتماع السياسي على أن السياسة ليست كيانًا منفصلًا عن المجتمع، بل هي نتاجٌ لعلاقات القوة والتفاعل الاجتماعي، مما يجعل تحليل الظواهر السياسية غير مكتمل دون الأخذ بعين الاعتبار للعوامل الاجتماعية التي تشكلها. فمن خلال دراسة كيفية تفاعل الأفراد والجماعات مع السلطة، ودور الثقافة السياسية، والشرعية، والتعبئة الاجتماعية، يمكن فهم طبيعة الأنظمة السياسية ومدى استقرارها أو قابليتها للتغيير.

ومع تزايد التحديات السياسية والاجتماعية في العالم الحديث، يظل علم الاجتماع السياسي أداة حيوية لفهم التحولات السياسية، والتنبؤ بمساراتها، وتقديم حلول تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية. ومن خلال تطوير مناهجه ونظرياته، يمكن أن يساهم هذا العلم في تقديم رؤى أكثر عمقًا حول مستقبل المجتمعات البشرية في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة.

قائمة المصادر و المراجع :

أولا : الكتب العلمية :

1- أحمد زايد، **"مداخل العلوم الاجتماعية"**، مصر: دار الفكر العربي، ط4، 2008.

2- أحمد عظيمي،" **التحولات السياسية في العالم العربي"**، لبنان: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية،2021.

3- أحمد زكريا، **"الإسلام والسياسة"**، الأردن: دار النشر الأكاديمي، ط2، 2020.

4- أنتوني غيدنز، **"تشكلات الحداثة"**، المملكة المتحدة: دار بوليتي، ط1، 1990.

5- بيير بورديو، **"الهيمنة الرمزية"**، فرنسا: دار مينوي، ط2، 1989.

6- برهان غليون، **" إغتيال العقل"** ، بيروت: المركز الثقافي العربي،ط1، 1995.

7-جمال عبد الناصر، **"السياسة المصرية المعاصرة"**، مصر: دار الهلال، ط2، 2020.

8- جلال عبد الحميد، **"الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية"** لبنان: دار النهضة العربية، ط1، 2019.

9- حسن شحاته، **"الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع"**، لبنان: دار النهضة العربية، ط2، 2015.

10- حسن أوريد، **"الحداثة والإسلام"**، المغرب: دار أبي رقراق، ط1، 2017.

11- حليم بركات،**"الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي"**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1985.

12- حسين فهيم،**"السلطة والمجتمع"**، لبنان: دار النهضة العربية، ط1، 1997.

13- حليم بركات، **"الهيمنة والصراع في المجتمعات العربية"**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 1993.

14- رشيد تلمساني،" **الحركات النقابية ودورها في التغيير السياسي**"، الجزائر: دار الفجر، ط1، 2017.

15-سامي العلي، "**وسائل الإعلام والتغيير السياسي**"، السعودية: دار الساقي، ط1، 2019.

16- سمير بوعزيز،" **المجتمع المدني والتحولات السياسية**"، الجزائر: دار الفجر، ط2، 2019.

17- سامي مصطفى، "**النخبة والسياسة: دراسة تحليلية**"، الأردن: دار النشر الأكاديمي، ط3، 2018.

18- سمير حسن، "**الأقليات والسلطة السياسية**"، المغرب: دار الأفق الجديد، ط3، 2018.

19- صموئيل هنتنغتون، **" التغير السياسي في المجتمعات المتغيرة"** ، ترجمة: بشير عصمت، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

20- صامويل هنتنغتون، "**صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي**"، الولايات المتحدة: دار سيمون وشوستر، ط3، 1996.

21- علي عبد القادر، "**النظم الإجتماعية والسياسية**"، العراق: دار المنهل، ط2، 2010.

21- عبد الرحمن عميرة، "**علم الاجتماع السياسي: مدخل ومفاهيم**"، مصر: دار المعرفة، ط1، 2001.

22-عبد القادر جغلول،"**النظم السياسية والمؤسسات السياسية**"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2012.

23- عزمي بشارة، "**في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**"، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط2، 2012.

24- علي الوردي، **"لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث"**، العراق: دار الوراق للنشر، ط5، 2005.

25- عبد الإله بلقزيز، **" الدولة والمجتمع في الوطن العربي"** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

26- عبد القادر دليو،**"مدخل إلى العلوم السياسية"**، الجزائر: دار الحكمة، ط2، 2012.

27- عبد العالي رزاقي،" **الحراك الشعبي في الجزائر: الخلفيات والتحديات"**، الجزائر: دار المعرفة، ط1، 2021.

28- عبد العالي رزاقي،" **النظم السياسية والمؤسسات الدستورية"**، الجزائر: دار هومة، ط3، 2016.

29- علي الوردي، **"دين وسياسة في المجتمع العربي"**، العراق: دار الجمل، ط2، 2001.

30- عزمي بشارة، **"المجتمع والدولة في المشرق العربي"**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2018.

31- عبد الرحمن عيسوي، **"علم الإجتماع السياسي"**، مصر: دار الفكر العربي، ط2، 2003.

32- فؤاد سالم، **"الثقافة السياسية والتغير الاجتماعي"**، تونس: دار الفكر الحديث، ط1، 2018.

33- فؤاد كمال، **"المثقفون والسياسة: بين التأثير والاستقلالية"**، تونس: دار الفكر الحديث، ط2، 2017.

34- ليلى كمال، **المرأة والسلطة السياسية**، المغرب: دار الأفق الجديد، ط3، 2019.

35- ليلى محمود، **"التعددية والديمقراطية في المجتمعات المتنوعة"**: تونس، دار الفكر الحديث، ط2، 2017.

36- محمد عابد الجابري، **"اللغة والسياسة"**، المغرب: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1990.

37- محمد عابد الجابري، **"العقل السياسي العربي"**، المغرب: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1990.

38- محمد أمين، **"التغير الإجتماعي والسياسي"**، تونس: دار إفريقيا للنشر، ط1، 2018.

39- محمد العربي بلحاج، **"علم الإجتماع السياسي"**، الجزائر: دار هومة، ط2، 2010.

40- محمد شرفي، " **علم السياسة والنظم السياسية"**، الجزائر: دار الفجر، ط1، 2016.

41- محمد حربي،" **الثورة الجزائرية والفعل السياسي"**، الجزائر: دار القصبة، ط2، 2005.

42- محمد حربي، **"الثورات العربية والفعل السياسي"**، مصر: دار النهضة العربية،ط1، 2020.

43- محمد لعقاب،**" الأحزاب السياسية في الجزائر: النشأة والتطور"**، الجزائر: دار النخبة، ط1، 2020.

44- محمود عبد الكريم، **"الهوية الثقافية وصناعة القرار"**، لبنان: دار المعرفة، ط2، 2016.

45-ماكس فيبر، **"الإقتصاد والمجتمع"**، ألمانيا: دار نشر يونيفرس، ط3، 1922.

46- منى زكي، **"الحركات النسوية والسياسة"**، تونس: دار الفكر الحديث، ط2، 2017.

47- نور الدين شرف، **"إتجاهات حديثة في علم الإجتماع"**، الجزائر: دار الفكر الحديث، ط1، 2020.

48- نزيه الأيوبي، **" تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

49- ناصر جابي، **"الجزائر : الديمقراطية المجهضة"**، الجزائر: دار النشر الجامعي، ط1 ،2012.

50- نور الدين ميلودي، **"الحركات الاجتماعية في العالم العربي"**، الجزائر: دار الوعي، الطبعة الأولى، 2020.

51- ناصر البكري، **"الإعلام والسياسة في العصر الرقمي"**، الإمارات: دار الجيل، ط1، 2021.

52- نور الدين حسن، **"الاقتصاد والسياسة في المجتمعات الحديثة"**، المغرب: دار الأفق الجديد، ط1، 2021.

53- ناصر البكري، **"السياسات العرقية وإدارة الدولة"**، الإمارات: دار الجيل، ط1، 2019.

54- نزيه الأيوبي، **"الدولة المركزية في الوطن العربي"**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1995.

55-نزيه الأيوبي، **"الدولة السلطوية في الوطن العربي"**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، اط2 ، 1999.

56- نادية عبد الكريم، **"السياسات الجندرية وتمكين المرأة سياسيًا"**، الإمارات: دار الجيل، ط1، 2019.

57- يوسف الزواوي، **"النظم السياسية العربية"**، الأردن: دار المسيرة، ط4، 2021.

58- يوسف القاضي، **"الدين والسياسة في العالم العربي"**، مصر: دار النهضة، ط3، 2017.

59-كارل ماركس، **"رأس المال"**، ألمانيا: دار التقدم، ط4، 1867.

60- تالكوت بارسونز، **"النظام الإجتماعي"**، الولايات المتحدة: دار فري برس، ط2، 1951.

61- هشام شرابي، **" البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر"** ، بيروت: دار الطليعة، ط1، 1993.

62- شفيق الغبرا، **"النخب السياسية والتحولات في العالم العربي"**، الكويت: دار الساقي، ط2، 2009.

63- فاطمة الزهراء محمود، **"الجندر والمشاركة السياسية"**، لبنان: دار النهضة العربية، ط2، 2018.

64- هدى عبد الرحمن، **"الثقافة والمساواة بين الجنسين"**، الأردن: دار النشر الأكاديمي، ط1، 2021.

65- هدى عبد الرحمن، **الجندر وصنع السياسات العامة**، الأردن: دار النشر الأكاديمي، ط1، 2021.

ثانيا ـالمجلات العلمية :

1- أحمد السعدي، **"الرقابة الاجتماعية بين الضبط والحرية"**، مصر: **مجلة الدراسات الاجتماعية**، لعدد 14، 2021.

2- سامي حسن، **"الأطر الاجتماعية والسياسية"**، العراق، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 5، 2019.

3- سامي العلي، **"العولمة والتحديات الثقافية في المجتمعات النامية"**، مصر: **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 8، 2019.

4-سامي الجابري، **"التوازن بين الرقابة والحرية في الأنظمة السياسية"**، العراق: **مجلة العلوم السياسية**، العدد 10، 2020.

5- سالم الكعبي، **"إدارة الصراع في الأنظمة السياسية المختلفة"**، العراق: **مجلة الدراسات الاجتماعية**،العدد 12، 2019.

6- عبد الرحمن العيساوي، **"دور الإعلام في تشكيل الوعي السياسي"**، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 35، جامعة الجزائر، 2019.

7- عبد الإله بلقزيز، **"الثقافة والإيديولوجيا في العالم العربي"**، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 420، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

8- عبد الله محمود، **"القبيلة والسياسة: تأثير متبادل"**، المغرب، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 7، 2021.

9- عبد الرحمن الطيب، **"الصراع الاجتماعي وأثره في الاستقرار السياسي"**، السودان: **مجلة العلوم السياسية**، العدد 15، 2021.

10- فاطمة الزهراء بوشعالة،**"الهوية السياسية في العصر الحديث"**،الجزائر: **مجلة الفكر السياسي**،العدد 5، 2018.

11- فاطمة الناصري، **"أنماط الحكم وأثرها في التنمية السياسية"**،المغرب: **مجلة الفكر السياسي**، العدد 8، 2020.

12- محمد علي، **"التأثير الاجتماعي على السياسة"**، الجزائر: **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 12، 2020.

13- محمد العزاوي،**"الثقافة والسياسة في المجتمعات المتغيرة"**،العراق: **مجلة العلوم الاجتماعية**،العدد 12، 2020.

14- ليلى الكيلاني،**"تأثير السلطة على الحراك الإجتماعي"**، المغرب، **مجلة الفكر السياسي**،العدد 7، 2019.

الفهرس:

مقدمة: 3

المبحث الأول : إطار نظري ومدخل مفاهيمي لعلم الإجتماع السياسي. 5

المبحث الأول : تعريف علم الاجتماع السياسي لغةً وإصطلاحا وأهميته. 5

المطلب الأول: تعريف علم الاجتماع السياسي لغةً وإصطلاحا 5

أولا: تعريف علم الاجتماع السياسي لغةً. 5

ثانيا: تعريف علم الاجتماع السياسي اصطلاحاً. 5

ثالثا: أهمية علم الاجتماع السياسي. 6

المطلب الثاني : نشأة علم الاجتماع السياسي وتطوره التاريخي. 6

أولا: نشأة علم الاجتماع السياسي. 6

ثانيا: تطور علم الاجتماع السياسي في القرن العشرين. 7

المبحث الثاني : الإتجاهات الحديثة في علم الاجتماع السياسي. 2

المطلب الأول: تأثير العولمة التكنولوجيا الرقمية على علم الاجتماع السياسي. 3

أولا: تأثير العولمة على علم الاجتماع السياسي. 3

ثانيا: تأثير التكنولوجيا الرقمية في علم الاجتماع السياسي. 3

المطلب الثاني: الحركات الإجتماعية الجديدة وقضايا الهوية والسياسة والمؤسسات الدولية في علم الاجتماع السياسي. 4

أولا: الحركات الاجتماعية الجديدة وتأثيرها السياسي. 4

ثانيا: قضايا الهوية والسياسة في علم الاجتماع السياسي. 4

ثالثا: دور المؤسسات الدولية في علم الاجتماع السياسي. 4

المبحث الثالث: العلاقة بين علم الاجتماع السياسي والعلوم الأخرى. 5

المطلب الأول: العلاقة بين علم الإجتماع السياسي والاقتصاد والقانون. 6

أولا: العلاقة بين علم الإجتماع السياسي والاقتصاد. 6

ثانيا: العلاقة بين علم الاجتماع السياسي والقانون. 6

المطلب الثاني: العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وعلم النفس والأنثربولوجيا. 7
أولا :العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وعلم النفس. 7
ثانيا: العلاقة بين علم الإجتماع السياسي والأنثروبولوجيا......7
المطلب الثالث: العلاقة بين علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية......7
المبحث الرابع : البنى الاجتماعية السياسية وعلاقتها بالنظم/السلطة السياسية......9
المطلب الأول: مفهوم البنى الإجتماعية السياسية عند العلماء والمفكرين......9
أولا: تعريف البنى الاجتماعية السياسية......9
المطلب الثاني: مكونات البنى الإجتماعية السياسية وعلاقتها بالنظم والسلطة السياسية 15
أولا: مكونات البنى الإجتماعية السياسية...... 15
المطلب الثالث: علاقة البنى الإجتماعية السياسية بالنظم والسلطة السياسي...... 18
أولا: تأثير البنى الإجتماعية على طبيعة النظام السياسي...... 18
ثانيا: تفاعل السلطة السياسية مع المجتمع المدني والأحزاب. 18
ثالثا: دور الإعلام في تعزيز السلطة أو مقاومتها. 19
المطلب الرابع : أنماط البنى الاجتماعية السياسية...... 19
أولا: البُنى التعددية الديمقراطية...... 19
ثانيا: البُنى السلطوية والتسلطية. 20
ثالثا: البُنى التقليدية القبلية...... 20
المطلب الخامس : مراحل تطور البنى الاجتماعية السياسية 21
أولا: البُنى التقليدية (القبلية والإقطاعية)..... 21
ثانيا: البُنى المركزية (الدولة القومية الحديثة) 22
ثالثا: البُنى الصناعية والليبرالية 22
رابعا: البُنى الاجتماعية السياسية المعاصرة..... 22
المبحث الخامس : الفعل أو العمل السياسي. 23
المطلب الأول: تعريف الفعل السياسي وأنواعه..... 23

أولا: تعريف الفعل السياسي..... 24
ثانيا: أنواع الفعل السياسي..... 24
ثالثا : من بين أمثلة على الفعل السياسي في الجزائر والدول العربية..... 25
المطلب الثاني: مفهوم العمل السياسي. 26
أولا: تعريف العمل السياسي. 26
ثانيا: أنواع العمل السياسي..... 26
ثالثا: من بين أمثلة على العمل السياسي في الجزائر والدول العربية 27
المطلب الثالث: العلاقة بين الفعل والعمل السياسي. 28
أولا : العلاقة بينهما..... 28
ثانيا: تحديات الفعل والعمل السياسي في الجزائر والدول العربية..... 28
ثالثا: ضعف المجتمع المدني 29
المبحث السادس: أثر الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية. 29
المطلب الأول: أثر الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية من ناحية "الدين والثقافة"..... 30
أولا: الدين كعامل مؤثر في السياسة..... 30
ثانيا: تأثير الجماعات الدينية في تشكيل القرار السياسي..... 30
ثالثا: الثقافة السياسية وأثرها على السلوك الانتخابي 31
رابعا: الهوية الثقافية وتأثيرها على السياسات العامة 31
خامسا: تأثير وسائل الإعلام في نشر الثقافة السياسية 31
سادسا: دور القبيلة والطائفة في العملية السياسية..... 32
المطلب الثاني: أثر الأنساق الفرعية الاجتماعية على العملية السياسية من ناحية "الطبقة والنخبة"..... 32
أولا: دور الطبقة الإجتماعية في التأثير على السياسة 32

ثانيا: تأثير النخبة السياسية على صنع القرار 33
ثالثا: العلاقة بين الطبقة الاقتصادية والمشاركة السياسية 34
رابعا: دور النخبة المثقفة في تشكيل الوعي السياسي 34
خامسا: العلاقة بين الطبقة والنخبة في العملية السياسية 34
المطلب الثالث: أثر الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية من ناحيةالنوع الإجتماعي و دور المرأة 35
أولا: مفهوم النوع الاجتماعي وتأثيره على العملية السياسية 35
ثانيا: المرأة في الأنظمة السياسية الحديث 35
ثالثا: العوامل الإجتماعية والثقافية المؤثرة على دور المرأة السياسي 35
رابعا: دور الحركات النسوية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة 36
المطلب الرابع: أثر الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية من ناحية الأصول العرقية و الممارسة السياسية 36
أولا: تأثير الأصول العرقية على تشكيل الهوية السياسية. 36
ثانيا:التهميش السياسي للأقليات العرقية 37
ثالثا: التعددية العرقية والديمقراطية 37
رابعا: تأثير الصراعات العرقية على الاستقرار السياسي..... 37
خامسا: السياسات الحكومية وإدارة التنوع العرقي في السياسة..... 37
المطلب الخامس: أثر الأنساق الفرعية الإجتماعية على العملية السياسية من ناحية الجندر .38
أولا: مفهوم الجندر وتأثيره على السياسة..... 38
ثانيا: الفجوة الجندرية في التمثيل السياسي..... 38
ثالثا:الجندر وصنع القرار السياسي..... 39
رابعا: دور الحركات النسوية في تعزيز المساواة الجندرية في السياسة 39
خامسا: تأثير السياسات الحكومية على تحقيق المساواة الجندرية في السياسة 39
المبحث السابع : قضايا علم الإجتماع السياسي "قضايا سوسيولوجية" 40

المطلب الأول: قضايا علم الإجتماع السياسي " الثقافة والهوية" 40
أولا: الثقافة كمتغير سوسيولوجي في السياسة 40
ثانيا: الهوية وتأثيرها في العلاقات السياسية 40
ثالثا: الثقافة والهوية في ظل العولمة 41
المطلب الثاني: قضايا علم الاجتماع السياسي"الرقابة الاجتماعية والسلطة" 41
أولا: الرقابة الاجتماعية كأداة للتحكم الاجتماعي 42
ثانيا: السلطة وتأثيرها في المجتمع 42
ثالثا: العلاقة بين الرقابة الاجتماعية والسلطة 43
المطلب الثالث: قضايا علم الاجتماع السياسي "الصراع والحكم" 44
أولا: الصراع كعامل مؤثر في الحياة السياسية 44
ثانيا: الحكم وآلياته في المجتمعات المعاصرة 44
ثالثا: العلاقة بين الصراع والحكم 45
الخاتمة : 46
قائمة المصادر و المراجع : 47
الفهرس 54

د.بلة نزار